الفوائد السنية

في شرح المنظومة البيقونية

تأليف

أبي عبد الرحمن عثمان بن أري الإندونيسي

*

*

*

*

6 ربيع الأول 1442

المقدمة

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ، {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلا تَمُوتُنَّ إلا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ } ، { يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا }، { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلا سَدِيدًا يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا }, فإن أصدق الحديث كتاب الله ، وخير الهدي هدي محمد صلى الله عليه وسلم ، وشر الأمور محدثاتها ، وكل محدثة بدعة ، وكل بدعة ضلالة ، وكل ضلالة في النار, أما بعد :

فهذا شرح لمنظومة البيقونية كتبته لطلاب علم الحديث وبالخصوص علم مصطلح الحديث. وهذه المنظومة على صغر حجمها تعتبر من أهم وأسهل المنظومات للطلبة لاسيما المبتدئين.

وبعد دراسة هذا الشرح أرجو أن يكون للطالب عنده معلومة بسيطة لدراسة الكتب أكبر وأوسع منه مثل الموقظة للإمام الذهبي، ونزهة النظر شرح نخبة الفكر و النكت على كتاب ابن الصلاح للحافظ ابن حجر العسقلاني، وتدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، والتقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح للحافظ أبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، وفتح المغيث بشرح ألفية الحديث للإمام أبي الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي، وغير ذلك من الكتب المصطلح. وسأذكر -إن شاء الله- في كل قسم من اقسام الحديث الذي ذكره الناظم أمثلة لتوضح المقصود.

نسأل الله تعالى أن يجعل هذا الشرح خالصاً لوجهه الكريم وأن ينفعنا به في الدنيا والآخرة. وسبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك. وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين والحمد لله رب العالمين.

كتبه:

أبو عبد الرحمن عثمان بن آري الإندونيسي

6 ربيع الأول 1442

بسم الله الرحمن الرحيم

نص المنظومة البيقونية

1 - أبدأُ بالحمدِ مُصَلِّياً عَلَى ... مُحَمَّدٍ خَيْرِ نبي أُرسلا
2 - وذِي من أقْسَامِ الحَدِيثِ عِدَّهْ ... وَكُلُّ واحد أتى وحدَّه
3 - أوَّلُها الصَّحِيحُ وَهْوَ مَا اتَّصل ... إسْنَادُهُ وَلَمْ يَشُذَّ أَوْ يُعَلْ
4 - يَرْوِيهِ عَدْلٌ ضَابِطٌ عَنْ مِثْلِه ... مُعْتَمَدٌ فِي ضَبْطِهِ وَنَقْلِه
5 - والَحسَنُ المعروفُ طُرْقاً وَغَدَتْ ... رِجَالُهُ لاَ كالصّحيحِ اشْتَهَرَتْ
6 - وكُلُّ مَا عَنْ رُتْبَةِ الحسنِ قصر ... فهو الضعيف وَهْوَ أَقْسَاماً كُثُرْ
7 - وَمَا أُضيفَ لَلنَّبِي المَرْفُوعُ ... وَمَا لِتَابِعٍ هو المقطوع
8 - والُمسنَدُ الُمتَّصِلُ الإسنادِ مِنْ ... رَاوِيهِ حَتَّى المُصْطَفَى وَلَمْ يبِنْ
9 - وَمَا بِسَمْعِ كُلِّ رَاوٍ يَتَّصِل ... إسْنَادُهُ لِلْمُصْطَفَى فَالْمُتَّصِل
10 - مُسَلْسَلٌ قُلْ مَا عَلَى وَصْفٍ أَتَى ... مِثْلُ أَمَا وَاللهِ أنْبأنِي الْفَتَى
11 - كذَاكَ قَدْ حَدَّثَنِيهِ قَائما ... أَوْ بَعْدَ أَنْ حَدَّثَنِي تَبَسَّمَا
12 - عَزِيزٌ مَرْوِي اثْنَيْنِ أوْ ثَلاَثَهْ ... مَشْهُورُ مَرْوِي فوْقَ مَا ثَلاثَهْ
13 - مَعَنْعَنٌ كَعَنْ سَعِيدٍ عَنْ كَرَمْ ... وَمُبْهَمٌ مَا فِيهِ رَاوٍ لَمْ يُسَمْ
14 - وَكُلُّ مَا قَلَّتْ رِجَالُهُ عَلاَ ... وَضِدُهُ ذَاك الذي قد نَزَلا
15 - ومَا أضَفْتَهُ إِلَى الأَصْحَابِ مِنْ ... قَوْلٍ وفعل فهو مَوْقُوفٌ زُكِنْ
16 - وَمُرْسلٌ مِنْهُ الصّحَابِيُّ سَقَطْ ... وَقُلْ غَرِيبٌ مَا رَوَى رَاوٍ فَقَطْ
17 - وَكُلُّ مَا لَمْ يَتَّصِلْ بحالِ ... إسْنَادُهُ مُنْقَطِعُ الأوْصالِ
18 - والُمعْضَلُ الساقِطِ مِنه اثنانِ ... وما أتى مُدلساً نَوعانِ
19 - الأَوَّلُ: الاسْقَاطُ للشَّيْخِ وَأَنْ ... ينقلُ عَمَّنْ فَوْقَهُ بعَنْ وَأَنْ
20 - والثَّانِ: لاَ يُسْقِطُهُ لَكِنْ يَصِفْ ... أَوْصَافَهُ بِمَا بِهِ لاَ ينعرف
21 - وما يخلف ثِقَةٌ بِهِ الَملأ ... فالشاذُّ والَمقْلُوبُ قِسْمَانِ تَلا
22 - إبْدَالُ رَاوٍ مَا بِرَاوٍ قِسْمُ ... وَقَلْبُ إسْنَادٍ لمَتْنٍ قِسْمُ
23 - والفَرْدُ مَا قَيَّدْتَهُ بِثِقَةِ ... أَوْ جَمْعٍ أوْ قَصْرٍ عَلَى روايةِ
24 - ومَا بِعِلَّةٍ غُمُوضٍ أَوْ خَفَا ... مُعَلَّلٌ عِنْدَهُمُ قَدْ عُرِفَا
25 - وذُو اخْتِلافِ سَنَدٍ أَوْ مَتْنِ ... مُضْطَرِبٌ عِنْدَ أُهَيْلِ الْفَنِّ
26 - والُمدْرَجَاتُ فِي الحديثِ مَا أَتَتْ ... مِنْ بَعْضِ أَلْفَاظِ الرُّوَاةِ اتَّصَلَتْ
27 - ومَا رَوَى كُلُّ قَرِينٍ عَنْ أَخِهْ ... مُدَبَّجٌ فَأَعْرِفْهُ حقًّا وانْتَخهْ
28 - مُتَّفِقٌ لَفْظاً وَخَطاً مُتَّفِقْ ... وضِدُّهُ فِيمَا ذَكَرْنَا المُفْتَرِقْ

29 - مُؤْتَلِفٌ مُتَّفِقُ الخَطِّ فَقَطْ ... وَضِدُّهُ مُخْتَلِفُ فَاخْشَ الْغَلَطْ
30 - وَالمُنْكَرُ الْفَرْدُ بِهِ رَاوٍ غَدَا ... تَعْدِيلُهُ لاَ يْحمِلُ التَّفَرُّدَا
31 - مَتْرُوكُهُ مَا وَاحِدٌ بِهِ انْفَرَدْ ... وَأَجْمَعُوا لِضَعْفِهِ فَهْوَ كَرَدْ
32 - وَالكَذِبُ المُخْتَلَقُ المَصْنُوعُ ... عَلَى النَّبِي فَذَلِكَ الموْضوعُ
33 - وَقَدْ أَتَتْ كَالجَوْهَرِ المَكْنُونِ ... سَمَّيْتُهَا مَنْظُومَةَ البَيْقُونـي
34 - فَوْقَ الثَّلاثِيَن بأرْبَعٍ أتَت ... أبياتُـهَا تَمَّتْ بِخَيْرٍ خُتِمَتْ

ترجمة صاحب المنظومة وتعريف علم الحديث :

ترجمة صاحب المنظومة الإمام البيقوني رحمه الله تعالى:

قال الإمام خير الدين الزركلي في الأعلام (64/5) :
عمر (أو طه) بن محمد بن فتوح البيقوني: عالم بمصطلح الحديث، دمشقي شافعيّ، اشتهر بمنظومته المعروفة باسمه " البيقونية " في المصطلح. شرحها محمد بن عثمان الميرغني وغيره. اهـ
وقال عمر بن كحالة في معجم المؤلفين (44/5) :
طه البيقوني (كان حيا قبل 1080 هـ) (1669 م) طه بن محمد بن فتوح البيقوني. محدث، اصولي. له البيقونية في مصطلح الحديث. اهـ

تعريف علم الحديث

اعلم – رحمك الله وإياي – أن علم الحديث عند أهله ينقسم إلى قسمين :
الأول : علم الحديث الخاص بالرواية وهو علم يشتمل على نقل أقوال النبي صلى الله عليه وسلم وأفعاله وروايتها وضبطها وتحرير ألفاظها.
والثاني : علم الحديث الخاص بالدراية وهو علم يعرف منه حقيقة الرواية وشروطها وأنواعها وأحكامها, وحال الرواة وشروطهم وأصناف المرويات وما يتعلق بها.
وغاية تعلم علم الحديث: معرفة الحديث الصحيح ليعمل به وحصول الفوز بسعادة الدارين.
وموضوعه ذات رسول الله صلى الله عليه وسلم من حيث إنه رسول الله.
وحده: هو علم يعرف به أقوال رسول الله صلى الله عليه وسلم وأفعاله وأحواله.
وأما الحديث فأصله: ضد القديم، والمراد بالحديث في عرف الشرع: ما يضاف إلى النبي صلى الله عليه وسلم. وقيل : أن الحديث أعم من أن يكون قول النبي صلى الله عليه وسلم والصحابي والتابعي وفعلهم وتقريرهم. (انظر تدريب الراوي للإمام السيوطي رحمه الله تعالى ص 31–35).

قال الشيخ محمد عبد الرزاق في تقديمه على كتاب الباعث الحثيث (11) :

إن علم أصول الحديث وقواعد اصطلاح أهله لا بد منه للمشتغل برواية الحديث, إذ بقواعده يتميز صحيح رواية من سقيمه, ويعرف المقبول من الأخبار والمردود, وهو للرواية كقواعد النحو لمعرفة صحة التركيب العربية. اهـ

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الناظم

أبدأ بالحمد مصليا على　　محمد خير نبي أرسلا

بدأ الناظم رحمه الله تعالى نظمه بحمد الله مع الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم. وقد افتتح الله تعالى بعض السور في كتابه بالحمد, فقال تعالى : [الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ. الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ] وقال تعالى :[الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا] وقال تعالى : [الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ].

ووجدت نسخة أن الناظم رحمه الله تعالى بدأ قبل هذه المنظومة بالبسملة، وعلى هذا فالابتداء بالبسملة حقيقي، وبالحمدلة نسبي إضافي، أي بالنسبة إلى ما بعد الحمد يكون مبدوءا به[1]. وابتداء الناظم بالبسملة يكون اقتداء بالقرآن العظيم وبفعل النبي صلى الله عليه وسلم في مراسلته إلى الملوك.

والحمد هو الثناء باللسان على الجميل الاختياري نعمة كان أو غيرها, وأما الشكر فعلى النعمة خاصة ويكون بالقلب واللسان والجوارح.

والصلاة في اللغة : الدعاء, وأصح ما قيل في صلاة الله على رسوله هو ثناؤه عليه عند الملائكة.[2]

وقول الناظم : خير نبي أرسلا ، مأخوذ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " أنا سيد ولد آدم يوم القيامة ولا فخر، وأول من ينشق عنه القبر، وأول شافع، وأول مشفع " رواه مسلم رحمه الله تعالى في صحيحه.

---

[1] انظر فتح المجيد شرح كتاب التوحيد (7) .

[2] انظر شرح العقيدة الواسطية للشيخ محمد خليل هراس (47).

القسم الأول : الحديث الصحيح.

وذي من أقسام الحديث عده   وكل واحد أتى وحده

وأقسام الحديث عدة يعني كثيرة, وكل القسم له تحديد أي تعريف. وذكر الناظم أقسام الحديث في هذه المنظومة 31 نوعا.

أولها الصحيح وهو ما اتصل   إسناده ولم يشذ أو يعل

يرويه عدل ضابط عن مثله   معتمد في ضبطه ونقله

قدم الناظم في ذكر أقسام الحديث بالصحيح لأنه أشرفها, إذ الغاية في تعلم علم الحديث هو معرفة حديث الصحيح ليعمل به.

وتعريف الحديث الصحيح فهو كما قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى في النكت (417/1): هو الحديث الذي يتصل إسناده بنقل العدل التام الضبط أو القاصر عنه إذا اعتضد عن مثله إلى منتهاه ولا يكون شاذا ولا معللا. اهـ

فعرف من كلام الحافظ ابن حجر أن الحديث الصحيح ينقسم إلى قسمين, صحيح لذاته وصحيح لغيره. فالصحيح لذاته هو الذي توافر فيه شروط الصحاح الكاملة كما ذكره الناظم, وهي :

1. **اتصال السند, من قول الناظم (ما اتصل إسناده)**

والسند أو الإسناد هو الإخبار أو الحكاية عن طريق المتن.

والمتن فهو ألفاظ الحديث التي تتقوم بها المعاني[3].

وأما الاتصال هو ما سلم سنده من انقطاع فيه ويكون كلّ من رواته سمع ذلك المرويّ من شيخه. [4]

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى في النزهة (83) :والمتصل: ما سَلِم إسنادُه مِنْ سقوطٍ فيه، بحيث يكون كلٌّ مِنْ رِجالِه سمعَ ذلك المرويَّ مِن شيخه. اهـ

2. **عدالة الراوي, من قول الناظم (يرويه عدل).**

---

[3] انظر تدريب الراوي (33) والنزهة (53).

[4] راجع النزهة (83).

. عرّف الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى العدل بقوله : والمراد بالعدل: مَنْ له مَلَكَةٌ تَحْمِلُه على مُلازَمة التقوى والمروءة.

وردّ الإمام الصنعاني هذا التعريف بقوله : فالعدل من اطمأن القلب إلى خبره وسكنت النفس إلى ما رواه وأما القول بأنه من له هذه الملكة التي هي كيفية راسخة تصدر عنها الأفعال بسهولة يمتنع بها عن اقتراف كل فرد من أفراد الكبائر وصغائر الخسة كسرقة لقمة والتطفيف بحبة تمرة والرذائل الجائزة كالبول في الطرقات وأكل غير السوقي فيه فهذا تشديد في العدالة لا يتم إلا في حق المعصومين وأفراد من خلص المؤمنين بل قد جاء في الأحاديث أن كل بني آدم خطاؤون وخير الخطائين التوابون) وأنه ما من نبي إلا عصى أو هم بمعصية فما ظنك عمن سواهم وحصول هذه الملكة في كل راو من رواة الحديث عزيز الحصول لا يكاد يقع ومن طالع تراجم الرواة علم ذلك وأنه ليس العدل إلا من قارب وسدد وغلب خيره شره.اهـ [5]

3. ضابط, من قول الناظم (يرويه عدل ضابط).

الضبط لغة: الحفظ. واصطلاحا ينقسم إلى الاثنين :

أ - ضبطُ صَدْرٍ: وهو أن يُثْبِت ما سمعه من الرواية بحيث يتمكَّنُ من استحضاره متى شاء.

ب- وضبطُ كتابٍ: وهو صِيانَتُهُ لديه منذ سمع فيه وصححه إلى أن يُؤَدِّيَ منه.

ولفظ (ضابط) يعني به تام الضبط (عن مثله) إشارة بأنّ الرواة كلهم ثقة أو عندهم الحفظ التام الذي هو من الرتبةِ العُليا في ذلك. [6]

4. لم يشذ يعني غير شاذة, من قول الناظم (ولم يشذ).

والشاذ قسمان : الأول مخالفة المقبول لمن هو أول منه, والثانى : تفرد المقبول الذي لا يقبل تفرده. والمقبول يدخل فيه ثقات وصدوق وأمثالهما من الرواة. وسيأتي التوضيح في بيان الحديث الشاذ إن شاء الله تعالى.

5. ولم يعل يعنى غير معل, من قول الناظم (أو يعل).

والمعل خبر ظاهره الصحة اطلع فيه بعد البحث على قادح خفي. بل قال بعضهم إنما يعل الحديث من أوجه ليس فيها للجرح مدخل.[7]

قال الإمام السخاوي رحمه الله تعالى في فتح المغيث (276/1) : فالعلل أو المعلول خبر ظاهره السلامة اطلع فيه بعد التفتيش على قادح. اهـ

---

[5] النزهة (83)و ثمرات النظر (55).

[6] النزهة (83).

[7] فتح المغيث (276/1), النكت (771/2).

فهذه الشروط الخمسة هي شروط الحديث الصحيح لذاته.

وأما الحديث الصحيح لغيره :

هو الحديث الذي يتصل إسناده بنقل العدل أقصر من تام الضبط قليلا إذا اعتضد عن مثله إلى منتهاه ولا يكون شاذا ولا معللا.

مثال الحديث الصحيح :

قال الإمام البخاري (9) : حدثنا عبد الله بن محمد الجعفي، قال: حدثنا أبو عامر العقدي، قال: حدثنا سليمان بن بلال، عن عبد الله بن دينار، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «الإيمان بضع وستون شعبة، والحياء شعبة من الإيمان». ورجال السند كلهم ثقات.

القسم الثاني : الحديث الحسن.

والحسن المعروف طرقا وغدت   رجاله لا كالصحيح اشتهرت

ومعنى غدت يعنى صارت, من غدا يغدو غدوا.

تعريف الحديث الحسن عند الناظم مطابق لما ذكره الإمام الخَطَّابيُّ رحمه الله تعالى حيث قال : هو ما عُرِفَ مَخْرجُه واشتَهَر رجالُه ، وعليه مَدارُ أكثرِ الحديث. بل ذكره الإمام العراقي في ألفيته حيث قال :

الحَسَنُ المَعْرُوْفُ مَخْرَجاً وَقَدْ ... اشْتَهَرَتْ رِجَالُهُ بِذَاكَ حَدْ

فقال الإمام الذهبي في الموقظة (30) يرد على هذه العبارة : وهذه عبارةُ ليسَتْ على صِناعة الحدودِ و التعريفات ، إذْ الصحيحُ يَنطَبِقُ ذلك عليه أيضاً ، لكنْ مُرادُه مما لم يَبْلُغ درجةَ الصحيح . فأقولُ : الحَسَنُ ما ارتَقَى عن درجة الضعيف ، ولم يَبلغ درجةَ الصحة . اهـ

قال الإمام السيوطي رحمه الله تعالى في التدريب (133): وقال ابن جماعة يرد على هذا الحد: ضعيف عرف مخرجه واشتهر رجاله بالضعف. اهـ

فأما الذي عليه علماء المتأخرين واستقر إليه -والله أعلم- أن الحديث الحسن ينقسم إلى قسمين: حسن لذاته وحسن لغيره.

فحسن لذاته له شروط كشروط حديث الصحيح الخمسة غير أنّ في رواته من هو خفيف الضبط كالصدوق وصالح الحديث وغيرهما.

وأما حسن لغيره : ما روي من طرق متعددة وليست شديدة الضعف ولا يكون الحديث معلا ولا شاذا.[8]

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى كما في مجموع الفتاوى (248/18):
والترمذي أول من قسم الأحاديث إلى صحيح، وحسن، وغريب،وضعيف، ولم يعرف قبله هذا التقسيم عن أحد، لكن كانوا يقسمون الأحاديث إلى صحيح، وضعيف، كما يقسمون الرجال إلى ضعيف، وغير ضعيف. اهـ

قال الإمام ابن الصلاح رحمه الله تعالى في المقدمة (20): كتاب أبي عيسى الترمذي رحمه الله تعالى أصل في معرفة الحديث الحسن وهو الذى نوه باسمه

[8] انظر السير الحثيث (69).

وأكثر من ذكره في جامعه ويوجد في متفرقات من كلام بعض مشايخه والطبقة التي قبله كأحمد بن حنبل و البخاري وغيرها. اهـ

قال الإمام العراقي رحمه الله تعالى في التقييد والإيضاح (52): وقد اعترض أيضا على المصنف فى قوله أن الترمذى أكثر من ذكره فى جامعه بأن يعقوب بن شيبة فى مسنده وأبا على الطوسى شيخ أبى حاتم أكثرا من قولهما حسن صحيح انتهى. وهذا الاعتراض ليس بجيد لأن الترمذى أول من أكثر من ذلك ويعقوب وأبو على إنما صنفا كتابيهما بعد الترمذى وكأن كتاب أبى على الطوسى مخرج على كتاب الترمذى لكنه شاركه فى كثير من شيوخه والله أعلم. اهـ

ومثال الحديث الحسن :

قال الإمام ابن حبان البستي في صحيحه

907 - أخبرنا أبو يعلى قال : أخبرنا أبو معمر قال : حدثنا حفص بن غياث عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه و سلم صعد المنبر فقال : (آمين آمين آمين) قيل : يا رسول الله إنك حين صعدت المنبر قلت : آمين آمين آمين قال : (إن جبريل أتاني فقال : من أدرك شهر رمضان ولم يغفر له فدخل النار فأبعده الله قل : آمين فقلت : آمين ومن أدرك أبوية أو أحدهما فلم يبرهما فمات فدخل النار فأبعده الله قل : آمين فقلت : آمين ومن ذكرت عنده فلم يصل عليك فمات فدخل النار فأبعده الله قل : آمين فقلت : آمين)

إسناده حسن، محمد بن عمرو: هو ابن علقمة بن وقاص الليثي المدنى، قال الحافظ في "التقريب ": صدوق له أوهام، وباقي رجاله ثقات. أبو معمر هو: إسماعيل بن إبراهيم بن معمر الهذلي.

القسم الثالث : الحديث الضعيف.

وكل ما عن رتبة الحسن قصر   فهو الضعيف وهو أقساما كثر

الحديث الضعيف هو الحديث الذي لم تتوفّر فيه صفات القبول وهو أقصر من الحديث الحسن كما ذكره الناظم.

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى في النكت (491/1) :قوله : "كل حديث لم تجتمع فيه صفات الحديث الصحيح ولا صفات الحسن فهو الضعيف".

اعترض عليه بأنه لو اقتصر على نفي صفات الحسن لكان أخصر؛ لأن نفي صفات الحسن مستلزم لنفي صفات الصحيح وزيادة، وأجاب بعض من عاصرناه بأن مقام التعريف يقتضي ذلك؛ إذ لا يلزم من عدم وجود وصف الحسن عدم وجود وصف الصحيح؛ إذ الصحيح بشرطه السابق لا يسمى حسنا، فالترديد متعين، قال: ونظيره قول النحوي إذا عرف الحرف بعد تعريف الاسم والفعل: الحرف ما لا يقبل شيئا من علامات الاسم ولا علامات الفعل. انتهى.

وأقول (يعنى الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى):

والتنظير غير مطابق؛ لأنه ليس بين الاسم والفعل والحرف عموم ولا خصوص بخلاف الصحيح والحسن، فقد قررنا فيما مضى أن بينهما عموما وخصوصا ، وأنه يمكن اجتماعهما وانفراد كل منهما بخلاف الاسم والفعل والحرف. والحق أن كلام المصنف معترض؛ وذلك أن كلامه يعطي أن الحديث حيث ينعدم فيه صفة من صفات الصحيح يسمى ضعيفا، وليس كذلك؛ لأن تمام الضبط مثلا إذا تخلف صدق أن صفات الصحيح لم تجتمع، ويسمى الحديث الذي اجتمعت فيه الصفات سواه حسنا لا ضعيفا. وما من صفة من صفات الحسن إلا وهي إذا انعدمت كان الحديث ضعيفا، ولو عبر بقوله: كل حديث لم تجتمع فيه صفات القبول لكان أسلم من الاعتراض وأخصر -والله أعلم -. اهـ

قال الإمام السيوطي رحمه الله تعالى في (153) : ويتفاوت ضعفه كصحة الصحيح، ومنه ما له لقب خاص: كالموضوع، والشاذ، وغيرهما. كالمقلوب والمعلل والمضطرب والمرسل والمنقطع والمعضل والمنكر. اهـ

ومثال الحديث الضعيف :

قال الإمام ابن ماجه في سننه [521] : حدثنا محمود بن خالد والعباس بن الوليد الدمشقيان قالا حدثنا مروان بن محمد حدثنا رشدين أنبأنا معاوية بن صالح عن راشد بن سعد عن أبي أمامة الباهلي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن الماء لا ينجسه شيء إلا ما غلب على ريحه وطعمه ولونه.

والرشدين هو ابن سعد بن مفلح أبو الحجاج المصري, قال الحافظ ابن حجر: ضعيف.

القسم الرابع : الحديث المرفوع.

وما أضيف للنبي المرفوع ....

الحديث المرفوع هو ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير أو هم, وسواء أصافه إليه صحابي أو تابعي أو من بعدهم وسواء اتصل سنده أو لم تتصل.
قال الإمام الصنعاني رحمه الله تعالى في توضيح الأفكار(254/1) :
"المرفوع" قدم على ما بعده لشرفه بالإضافة إليه صلى الله عليه وسلم وهو من أنواع علوم الحديث جعله ابن الصلاح النوع السادس. والمرفوع ينظر إلى حال المتن مع قطع النظر عن الإسناد، فحيث صح إضافته إلى النبي- صلى الله عليه وسلم -كان مرفوعا سواء اتصل سنده أم لا. اهـ
قال الحافظ ابن حجر في النكت (506/1) :وأما الحاكم وغيره ففرقوا بين المسند والمتصل والمرفوع، بأن المرفوع ينظر إلى حال المتن مع قطع النظر عن الإسناد، فحيث صح إضافته إلى النبي- صلى الله عليه وسلم -كان مرفوعا سواء اتصل سنده أم لا. بل الرفع - كما قررنا - إنما ينظر فيه إلى المتن دون الإسناد. اهـ

ومثال الحديث المرفوع : قال الإمام البخاري في صحيحه (2138):

حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِى شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ إِسْحَاقُ أَخْبَرَنَا وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرٍو عَنْ عَطَاءٍ عَنْ جَابِرٍ قَالَ كُنَّا نَعْزِلُ وَالْقُرْآنُ يَنْزِلُ.

القسم الخامس : الحديث المقطوع.

.... وما لتابع هو المقطوع

المقطوع وجمعه المقاطع أوالمقاطيع.
والحديث المقطوع عند الناظم هو ما جاء عن التابعين موقوفا عليهم. وزاد الحافظ ابن حجر كما في النزهة (154) : ومَنْ دونِ التابعي مِن أَتْباع التابعين، فَمَنْ بعدهم في التَّسميةِ مثْلُهُ، أَي: مثلُ ما ينتَهي إِلى التَّابعيِّ في تسميةِ جميعِ ذلك مَقطوعاً. اهـ فتعريف الحديث المقطوع هو ما جاء عن التابعين ومن بعدهم موقوفا عليهم من أقوالهم أو أفعالهم.[9]

والتابعون هم الذين لقي الصحابيّ وماتوا على الإسلام. وينقسم إلى صغار ووسطى وكبار التابعين. ومن كبار التابعين الفقهاء السبعة: ابن المسيب، والقاسم بن محمد، وعروة، وخارجة بن زيد، وأبو سلمة بن عبد الرحمن، وعبيد الله بن عتبة، وسليمان بن يسار.
ومن الوسطى : الحسن البصري، ومحمد بن سيرين،، وعطاء بن أبي رباح، وطاووس اليماني، وأبو سلمة بن عبد الرحمان، وعامر الشعبي، ومجاهد بن جبر.
ومن صغار التابعين : ابن شهاب الزهري، وقتادة بن دعامة السدوسي، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وحُميد الطويل. (انظر تقريب التهذيب 15).
قال الإمام النواوي في التقريب مع التدريب (512) :
ومن التابعين: المخضرمون، واحدهم: مخضرم " بفتح الراء "، وهو الذي أدرك الجاهلية وزمن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ وأسلم ولم يره. وعدهم مسلم عشرين نفسا. وهم أكثر، وممن لم يذكره: أبو مسلم الخولاني والأحنف.اهـ
قال الإمام السخاوي في فتح المغيث (3-139): و أما المدركون جاهلية قبل البعثة أو بعدها، صغارا كانوا أو كبارا، في حياة رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ ممن لم يره بعد البعثة، أو رآه لكن غير مسلم، وأسلم في حياته أو بعده، فسم هؤلاء مخضرمين بالخاء والضاد المعجمتين وفتح الراء. اهـ
مثال الحديث المقطوع :
قال الإمام أبو بكر بن أبي شيبة في المصنف (36035): حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاق، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، قَالَ: «أَوَّلُ امْرَأَةٍ تَزَوَّجَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَدِيجَةُ بِنْتُ خُوَيْلِدٍ , ثُمَّ نَكَحَ سَوْدَةَ بِنْتَ زَمْعَةَ , ثُمَّ نَكَحَ عَائِشَةَ بِنْتَ أَبِي بَكْرٍ بِمَكَّةَ وَبَنَى بِهَا بِالْمَدِينَةِ , ثُمَّ نَكَحَ بِالْمَدِينَةِ زَيْنَبَ بِنْتَر خُزَيْمَةَ الْهِلَالِيَّةَ ,

---

[9] انظر التدريب (167)

ثُمَّ نَكَحَ أُمَّ سَلَمَةَ بِنْتَ أَبِي أُمَيَّةَ , ثُمَّ نَكَحَ جُوَيْرِيَةَ بِنْتَ الْحَارِثِ مِنْ بَنِي الْمُصطَلِقِ , وَكَانَتْ مِمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيْهِ , ثُمَّ نَكَحَ مَيْمُونَةَ بِنْتَ الْحَارِثِ , وَهِيَ الَّتِي وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ نَكَحَ صَفِيَّةَ بِنْتَ حُيَيٍّ , وَهِيَ مِمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيْهِ يَوْمَ خَيْبَرَ ثُمَّ نَكَحَ زَيْنَبَ بِنْتَ جَحْشٍ وَكَانَتِ امْرَأَةَ زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ , تُوُفِّيَتْ زَيْنَبُ بِنْتُ خُزَيْمَةَ قَبْلَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَنَكَحَ حَفْصَةَ بِنْتَ عُمَرَ , وَأُمَّ حَبِيبَةَ بِنْتَ أَبِي سُفْيَانَ , وَالْكِنْدِيَّةَ , وَامْرَأَةً مِنْ كَلْبٍ , وَكَانَ جَمِيعُ مَنْ تَزَوَّجَ أَرْبَعَ عَشْرَةَ امْرَأَةً» اهـ
ويحيى بن أبي كثير من التابعين.

القسم السادس : الحديث المسند.

والمسند المتصل الاسناد من راويه حتى المصطفى ولم يبن

معنى (ولم يبن) بعنى ولم ينقطع.

وتعريف المسند عند الناظم هو مرفوع الصحابي مع اتصال السند إلى النبي صلى الله عليه وسلم, واستدركه الحافظ ابن حجر في النكت (506/1) بقوله : والذي يظهر لي بالاستقراء من كلام أئمة الحديث وتصرفهم أن المسند عندهم ما أضافه من سمع النبي- صلى الله عليه وسلم - إليه بسند ظاهره الاتصال. فمن سمع أعم من أن يكون صحابيا أو تحمل كفره وأسلم بعد النبي - صلى الله عليه وسلم -.

يرد على تخصيص المرسل بالتابعي من سمع من النبي - صلى الله عليه وسلم - وهو كافر، ثم أسلم بعد موته، فهو تابعي اتفاقا، وحديثه ليس بمرسل، بل موصول، لا خلاف في الاحتجاج به، كالتنوخي رسول هرقل، وفي رواية قيصر، فقد أخرج حديثه الإمام أحمد وأبو يعلى، في مسنديهما، وساقاه مساق الأحاديث المسندة. اهـ

فتعريف الحديث المسند هو الحديث الذي أضافه من سمع النبي- صلى الله عليه وسلم - إليه بسند ظاهره الاتصال.

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى في النكت (506/1) :

وأما الحاكم وغيره ففرقوا بين المسند والمتصل والمرفوع، بأن المرفوع ينظر إلى حال المتن مع قطع النظر عن الإسناد، فحيث صح إضافته إلى النبي- ن -كان مرفوعا سواء اتصل سنده أم لا. ومقابله المتصل؛ فإنه ينظر إلى حال السند مع قطع النظر عن المتن سواء كان مرفوعا أو موقوفا. وأما المسند فينظر فيه إلى الحالين معا، فيجتمع شرطا الاتصال والرفع، فيكون بينه وبين كل من الرفع والاتصال عموم وخصوص مطلق، فكل مسند مرفوع وكل مسند متصل ولا عكس فيهما.اهـ

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى في النزهة (154): والمُسْنَدُ في قول أهل الحديث: "هذا حديثٌ مسندٌ" هو: مرفوعُ صحابيٍ بسندٍ ظاهرُهُ الاتصال. فَقَوْلي: "مرفوع" كالجِنس. وَقَوْلي: "صحابيٍ" كالفصل، يَخْرج به ما رَفَعَهُ التابعيُّ؛ فإنه مرسَلٌ، أو مَنْ دونه؛ فإنه معضَلٌ، أو معلَّقٌ. وَقَوْلي: "ظاهرُهُ الاتصال"، يَخْرج به ما ظاهرُهُ الانقطاع، ويَدْخل ما فيه الاحتمال، وما يوجد فيه حقيقةُ الاتصالِ، مِن بابِ الأَولى. ويُفْهَم من التقييد بالظهور أنَّ الانقطاعَ الخفيَّ، كعنعنة المدلِّس، والمعاصِرِ الذي لم يَثْبُتْ لُقِيُّه لا يُخْرِجُ الحديث عن كونه مسنَداً؛ لإطباق الأئمة

الذين خَرَّجُوا المسانيد على ذلك. وهذا التعريف موافِقٌ لقول الحاكم: الْمُسْنَد: "ما رواه المحدِّث عن شيخٍ يَظْهر سماعُهُ منه، وكذا شيخه عن شيخه، متصِلاً إلى صحابيٍ إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم".اهـ

ومثال الحديث المسند كمثال الحديث الصحيح كما تقدم ذكره.

القسم السابع : الحديث المتصل.

وما بسمع كل راو يتصل إسناده للمصطفى فالمتصل

تعريف المتصل عند الناظم منتقد لانه يشبه تعريف الحديث المسند الذي اشترط فيه الاتصال والرفع إلى المصطفى يعنى النبي صلى الله عليه وسلم.

وأحسن ما قال في تعريف الحديث المتصل هو الحديث الذي اتصل إسناده فكان كل واحد من رواته قد سمعه ممن فوقه حتى ينتهي إلى منتهاه.
قال الإمام ابن الصلاح في المقدمة (65) فقال : ويقال فيه أيضا : الموصول ومطلقه يقع على المرفوع والموقوف وهو الذي اتصل إسناده فكان كل واحد من رواته قد سمعه ممن فوقه حتى ينتهي إلى منتهاه. مثال المتصل المرفوع من الموطأ : مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه عن رسول الله ـ صلى الله عليه و سلم, ومثال المتصل الموقوف : مالك عن نافع عن ابن عمر عن عمر قوله ,والله أعلم. اهـ
قال الإمام الذهبي في الموقظة (53): الموصول ما اتَّصَل سَنَدُه ، وسَلِمَ من الانقطاع ، ويَصدُق ذلك على المرفوع والموقوف. اهـ
و قال ابن حجر في النكت (506/1): المتصل؛ فإنه ينظر إلى حال السند مع قطع النظر عن المتن سواء كان مرفوعا أو موقوفا. اهـ
ومثال الحديث المتصل كمثال الحديث الصحيح كما تقدم ذكره.

القسم الثامن : الحديث المسلسل.

مسلسل قل ما على وصف أتى   مثل أما والله أنباني الفتى

كذاك قد حدثنيه قائما   أو بعد أن حدثني تبسما

الحديث المسلسل هو الحديث الذي سنده على صفة واحدة في طبقاته.

(انظر الموقظة 57)

والذي ذكر الناظم أنه قسمان:

(1) مسلسل في صياغ التحمل والأداء, من قول الناظم (أما والله أنباني الفتى), مثل أن يقول كل الرواة من الطبقات بقولهم :أنبأنا أو حدثنا أو غيرهما.

ومثاله ما قال الإمام الحاكم رحمه الله تعالى في المعرفة (29) :

النوع العاشر من هذه العلوم معرفة المسلسل من الأسانيد فإنه نوع من السماع الظاهر الذيت لا غبار عليه ,ومثاله ما سمعت أبا الحسين بن علي الحافظ يقول سمعت علي بن سالم الإصبهاني يقول سمعت أبا سعيد يحيى بن حكيم يقول سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول سمعت سفيان الثوري يقول سمعت أبا عون الثقفي يقول سمعت عبد الله بن شداد يقول سمعت أبا هريرة يقول : (الوضوء مما مست النار).اهـ

(2) مسلسل في وصف الرواة, من قول الناظم (كذاك قد حدثنيه قائما أو بعد أن حدثني تبسما).

ومثاله ما قال الإمام الحاكم رحمه الله تعالى في المعرفة (31/1):
وَالنَّوْعُ الْخَامِسُ مِنَ الْمُسَلْسَلِ مَا حَدَّثَنِي الزُّبَيْرُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ، حَدَّثَنِي أَبُو الْحَسَنِ يُوسُفُ بْنُ عَبْدِ الْأَحَدِ الْقُمَنِيُّ الشَّافِعِيُّ بِمِصْرَ، قَالَ: حَدَّثَنِي سُلَيْمُ بْنُ شُعَيْبٍ الْكِسَائِيُّ حَدَّثَنِي سَعِيدٌ الْآدَمُ، حَدَّثَنِي شِهَابُ بْنُ خِرَاشٍ الْحَوْشَبِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ يَزِيدَ الرَّقَاشِيَّ يُحَدِّثُ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا يَجِدُ الْعَبْدُ حَلَاوَةَ الْإِيمَانِ حَتَّى يُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ، وَشَرِّهِ، وَحُلْوِهِ، وَمُرِّهِ» ، قَالَ: وَقَبَضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى لِحْيَتِهِ، فَقَالَ: آمَنْتُ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ وَحُلْوِهِ وَمُرِّهِ "، قَالَ: وَقَبَضَ أَنَسٌ عَلَى لِحْيَتِهِ، فَقَالَ: آمَنْتُ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ وَحُلْوِهِ وَمُرِّهِ، قَالَ: وَأَخَذَ يَزِيدُ بِلِحْيَتِهِ، فَقَالَ: آمَنْتُ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ وَحُلْوِهِ وَمُرِّهِ، قَالَ: وَأَخَذَ شِهَابٌ بِلِحْيَتِهِ، فَقَالَ: آمَنْتُ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ وَحُلْوِهِ وَمُرِّهِ، قَالَ: وَأَخَذَ سَعِيدٌ بِلِحْيَتِهِ، فَقَالَ: آمَنْتُ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ وَحُلْوِهِ وَمُرِّهِ، قَالَ: وَأَخَذَ سُلَيْمَانُ بِلِحْيَتِهِ فَقَالَ: آمَنْتُ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ وَحُلْوِهِ وَمُرِّهِ قَالَ: وَأَخَذَ يُوسُفُ بِلِحْيَتِهِ فَقَالَ: آمَنْتُ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ وَحُلْوِهِ وَمُرِّهِ قَالَ: وَأَخَذَ شَيْخُنَا الزُّبَيْرُ بِلِحْيَتِهِ فَقَالَ: آمَنْتُ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ وَحُلْوِهِ وَمُرِّهِ قَالَ: لَنَا الشَّيْخُ أَبُو بَكْرٍ الشِّيرَازِيُّ، قَالَ لَنَا الْحَاكِمُ أَبُو عَبْدِ

اللَّهِ: وَأَنَا أَقُولُ عَنْ نِيَّةٍ صَادِقَةٍ وَعَقِيدَةٍ صَحِيحَةٍ: آمَنْتُ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ وَحُلْوِهِ وَمُرِّهِ وَأَخَذَ بِلِحْيَتِهِ وَأَخَذَ الشَّيْخُ أَبُو بَكْرٍ بِلِحْيَتِهِ، فَقَالَ: «آمَنْتُ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ وَحُلْوِهِ وَمُرِّهِ» اهـ

وهناك نوع آخر من أنواع المسلسل الذي ذكره العلماء وقالوا بأن التسلسل من نعوت الأسانيد وهو عبارة عن تتابع رجال الإسناد وتواردهم فيه واحدا بعد واحد على صفة أو حالة واحدة, ومن فوائد التسلسل زيادة الضبط.

قال الإمام السيوطي رحمه الله تعالى في التدريب (467) : للرواة تارة وللرواية تارة أخرى ,وصفات الرواة وأحوالهم أيضا ,إما أقوال أو أفعال أو هما معا ,وصفات الرواية إما أن تتعلق بصيغ الأداء أو بزمنها أو مكانها. اهـ

قال الإمام المناوي رحمه الله تعالى في اليواقيت والدرر (284/2):

وقلما يسلم من خلل في التسلسل . وقد يقع التسلسل في معظم الإسناد لا في كله فتنقطع السلسلة في وسطه أو آخره كحديث المسلسل بالأولية وهو حديث عبد الله بن عمرو : الراحمون يرحمهم الرحمن . فإن السلسلة فيه تنتهي إلى سفيان بن عيينه فقط وانقطعت فيمن فوقه هذا هو الصحيح ومن رواه مسلسلا من أوله إلى منتهاه فقد وهم. قال (يعني الحافظ ابن حجر / تعالى): وأصح مسلسل يروي في الدنيا المسلسل بقراءة سورة الصف .اهـ

القسم التاسع : الحديث العزيز.

عزيز مروي اثنين أو ثلاثه ....

تعريف الحديث العزيز الذي ذكره الناظم مطابق بما قاله الإمام ابن كثير في اختصار علوم الحديث (124), حيث قال : فإن اشترك اثنان أو ثلاثة في روايته عن الشيخ، سمي: " عزيزاً ". اهـ
فهذا التعريف لا يكاد يوجد في أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم. قال الإمام ابن حبان في مقدمة صحيحه : فأما الأخبار فإنها كلها أخبار آحاد لأنه ليس يوجد عن النبي صلى الله عليه وسلم خبر من رواية عدلين روى أحدهما عن عدلين وكل واحد منهما عن عدلين حتى ينتهي ذَلِكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

والحافظ ابن حجر له تعريف آحر وهو المختار - إن شاء الله- حيث قال :
العَزِيز: وهو أن لا يَروِيَه أقلُّ مِن اثنين عن اثنين. وسُمِّيَ بذلك إمّا لقلةِ وجودِهِ، وإمّا لكونه عَزَّ، أَيْ قَوِيَ بمجيئه من طريقٍ أخرى.اهـ
ثم الحديث العزيز ينقسم إلى قسمين, عزيز مطلق وعزيز نسبي.
فأما الأول : يعني عزيز مطلق, وهو الذي ذكره الحافظ ابن حجر بقوله : أن لا يَروِيَه أقلُّ مِن اثنين عن اثنين يعني في كل الطبقاتة.
ومثال حديث العزيز المطلق :
قال الإمام السخاوي في فتح المغيث (32/3) : مثاله ما رواه الشيخان في صحيحيهما من حديث أنس، والبخاري فقط من حديث أبي هريرة، أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: («لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده وولده») الحديث.
ورواه عن أنس كما في الصحيحين أيضا قتادة وعبد العزيز بن صهيب. ورواه عن قتادة شعبة كما في الصحيحين وسعيد على ما يحرر ; فإني قلدت شيخنا فيه مع وقوفي عليه بعد الفحص. ورواه عن عبد العزيز إسماعيل ابن علية كما في الصحيحين، وعبد الوارث بن سعيد كما في مسلم، ورواه عن كل جماعة. اهـ

والثاني : عزيز نسبي وهو ما كان العزيز بالنسبة في بعض الطبقة وليس في كل الطبقات.
قال الإمام السخاوي في فتح المغيث (31\3) : هو ظاهر في الاكتفاء بوجود ذلك في طبقة واحدة، بحيث لا يمتنع أن يكون في غيرها من طباقه غريبا، بأن ينفرد به راو آخر عن شيخه. اهـ
ومثاله :
قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري (تحت الحديث رقم 25 من صحيح البخاري): حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ المُسْنَدِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو رَوْحٍ الحَرَمِيُّ بْنُ عُمَارَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ وَاقِدِ بْنِ مُحَمَّدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يُحَدِّثُ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لاَ إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ،

وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَيُقِيمُوا الصَّلاَةَ، وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّ الإِسْلاَمِ، وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ»
وَهَذَا الْحَدِيثُ غَرِيبُ الْإِسْنَادِ تَفَرَّدَ بروايته شُعْبَةَ عَن وَاقد قَالَه بن حِبَّانَ وَهُوَ عَنْ شُعْبَةَ عَزِيزٌ تَفَرَّدَ بِرِوَايَتِهِ عَنْهُ حَرَمِيٌّ هَذَا وَعَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ الصَّبَّاحِ وَهُوَ عَزِيزٌ عَنْ حَرَمِيٍّ تَفَرَّدَ بِهِ عَنْهُ الْمُسْنَدِيُّ وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَرْعَرَةَ وَمِنْ جِهَةِ إِبْرَاهِيم أخرجه أَبُو عوَانَة وبن حِبَّانَ وَالْإِسْمَاعِيلِيُّ وَغَيْرُهُمْ وَهُوَ غَرِيبٌ عَنْ عَبْدِ الْملك, تَفَرَّدَ بِهِ عَنْهُ أَبُو غَسَّانَ مَالِكُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ شَيْخُ مُسْلِمٍ فَاتَّفَقَ الشَّيْخَانِ عَلَى الْحُكْمِ بِصِحَّتِهِ مَعَ غَرَابَتِهِ. اهـ

القسم العاشر : الحديث المشهور.

مشهور مروي فوق ما ثلاثه ....

هذا التعريف للحديث المشهور مطابق بقول الإمام ابن كثير في اختصار علوم الحديث (123), حيث قال : وهو ما زاد نقلته على ثلاثة. اهـ

ولكن التعريف المختار الذي اشتهرعند المحدثين هو ما قال به الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى في النزهة (49): ما لَهُ طرقٌ محصورةٌ بأكثرَ مِن اثنين، وهو المشهور عند المحدثين. سُمِّيَ بذلك لوضوحه. اهـ

ثم الحديث المشهور ينقسم إلى قسمين, مشهور مطلق ومشهور نسبي.
فأما الأول : ما لَهُ طرقٌ محصورةٌ بأكثرَ مِن اثنين ولم يبلغ المتواتر.
ومثاله ما أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (4094): حدثنا محمد أخبرنا عبد الله أخبرنا سليمان التيمي عن أبي مجلز عن أنس رضي الله عنه قال: «قنت النبي صلى الله عليه وسلم بعد الركوع شهرا يدعو على رعل وذكوان ويقول عصية عصت الله ورسوله». اهـ
فقال الإمام السخاوي في فتح المغيث (35/3) : نحو (مشهور قنوته) - صلى الله عليه وسلم - (بعد الركوع شهرا) ; فقد رواه عن أنس جماعة ; منهم أنس بن سيرين وعاصم وقتادة وأبو مجلز لاحق بن حميد، ثم عن التابعين جماعة ; منهم سليمان التيمي عن أبي مجلز، ورواه عن التيمي جماعة. اهـ
والثاني : مشهور نسبي وهو ما كان المشهور بالنسبة في بعض الطبقة وليس في كل الطبقات.
ومثاله ما أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (1): حدثنا الحميدي عبد الله بن الزبير، قال: حدثنا سفيان، قال: حدثنا يحيى بن سعيد الأنصاري، قال: أخبرني محمد بن إبراهيم التيمي، أنه سمع علقمة بن وقاص الليثي، يقول: سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه على المنبر قال: سمعت رسول الله صلىت الله عليه وسلم يقول: «إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها، أو إلى امرأة ينكحها، فهجرته إلى ما هاجر إليه». اهـ
فهذا الحديث لا يروى عن عمر إلا من رواية علقمة ولا عن علقمة إلا من رواية محمد بن إبراهيم ولا عن محمد بن إبراهيم إلا من رواية يحيى بن سعيد واشتهر عن يحيى بن سعيد وتفرد به من فوقه, كما ذكره الحافظ ابن حجر في فتح الباري (12/1).
الغريب والعزيز والمشهور من أنواع الآحاد ومقابله المتواتر.

قال الشيخ مقبل رحمه الله تعالى في السير الحثيث (305) : والغريب – الذي تفرد به راو سواء أكان في المتن أم في السند - .والعزيز والمشهور ,كلها هذه يصدق عليها الآحاد. والأحاد هو الذي لم يروه جماعة عن جماعة يستحيل في العادة تواطؤهم على الكذب ويستندون إلى شيء محسوس ,أما إذا رواه جماعة

عن جماعة يستحيل في العادة تواطؤهم على الكذب ويستندون إلى شيء محسوس فهو المتواتر.اهـ

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى عن حديث المشهور في النزهة (49): وهو المستفيض على رأيِ جماعةٍ مِن أئمةِ الفقهاء، سُمِّيَ بذلك لانتشاره، مِن (فاض الماءُ يَفِيض فيضاً)، ومنهم مَنْ غاير بين المستفيض والمشهور، بأنّ المستفيض يكون في ابتدائه وانتهائه سواء، والمشهور أعمُّ من ذلك. اهـ

قال الإمام السخاوي في فتح المغيث (35/3) : وقد يشتهر بين الناس أحاديث هي موضوعة بالكلية، وذلك كثير جدا. ومن نظر في الموضوعات لابن الجوزي عرف الكثير من ذلك. اهـ

وقال في (41/3): وذكر شيخنا من الأحاديث التي وصفت بالتواتر حديث الشفاعة والحوض، وأن عدد رواتهما من الصحابة زاد على أربعين. وممن وصفهما بذلك عياض في (الشفا) . وحديث: («من بنى لله مسجدا») ، ورؤية الله في الآخرة، و («الأئمة من قريش») اهـ.

القسم الحادي عشر : الحديث المعنعن.

معنعن كعن سعيد عن كرم ....

المعنعن هو اسم المفعول من عنعن, قال الإمام السخاوي رحمه الله تعالى في فتح المغيث (203/1) : والعنعنة فعللة من عنعن الحديث إذا راوه بعن من غير بيان للتحديث أو الإخبار أو السماع. اهـ

فالحديث المعنعن هو الحديث الذي روى بقال أو بعن أو بأن وكذا ذكر وفعل وحدث وكان يقول وما جانسها فكلها سواء.[10]

فاختلف العلماء في قبول الحديث المعنعن. قال الإمام ابن رجب الحنبلي رحمه الله تعالى في شرح العلل الترمذي (141) : وهذه المسألة فيها اختلاف معروف بين العلماء ، وقد أطال القول فيها مسلم في مقدمة كتابه ، واختار أنه تقبل العنعنة من الثقة غير المدلس عمن عاصره وأمكن لقيه له ، ولا تعتبر المعرفة باجتماعهما والتقائهما. وذكر عن بعضهم أنه اعتبر المعرفة بلقائهما واجتماعهما ، وأنه لا تقبل العنعنة من الثقة عمن لم يعرف أنه لقيه واجتمع به . وردّ هذا القول على قائله رداً بليغاً ، ونسبه إلى مخالفة الإجماع في ذلك ... وقد طرد بعض المتأخرين من الظاهرية ونحوهم هذا الأصل ، وقال : كل خبر لا يصرح فيه بالسماع فإنه لا يحكم باتصاله مطلقاً . اهـ

وقال في ص(144) : وأما جمهور المتقدمين فعل ما قاله ابن المديني والبخاري ، وهو القول الذي أنكره مسلم على من قاله. اهـ

وسيأتي مزيد الكلام على الحديث المعنعن في القسم التاسع عشر (الحديث المدلس).

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى في النزهة (171) : وعنعنة المعاصِرِ محمولةٌ على السماع، بخلاف غير المعاصر فإنها تكون مرسَلةً أو منقطعةً، فشَرْطُ حملها على السماع ثبوت المعاصَرَةِ إلا مِن المَدّلِّس فإنها ليست محمولة على السماع. اهـ

ومثال الحديث المعنعن : قال الإمام أبو داود في سننه [3632]: حدثنا عبيد الله بن سعد بن إبراهيم حدثنا عمي حدثنا أبي عن ابن إسحاق عن أبي نعيم وهب بن كيسان عن جابر بن عبد الله أنه سمعه يحدث قال أردت الخروج إلى خيبر فأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فسلمت عليه وقلت له إني أردت الخروج إلى خيبر فقال : إذا أتيت وكيلي فخذ منه خمسة عشر وسقا فإن ابتغى منك آية فضع يدك على ترقوته. اهـ ففيه محمد بن إسحاق وهو مدلس وقد عنعن.

---

[10] انظر فتح المغيث (210/1).

القسم الثاني عشر : الحديث المبهم.

.... ومبهم ما فيه راو لم يسم

الحديث المبهم هو الحديث الذي في سنده راو لم يسم, كقولِه أخبرني فلان أو فلانة أو شيخ أو غيرها كما ذكره الناظم.

والحديث المبهم لا يصح لعدم معرفة حالة الراوي أو لجهالة الراوي وهي من سبب ضعف الحديث.
قال الحافظ في النزهة (132):
ثم الجهالة بالراوي: -وهي السبب الثامن في الطعن- وسببها أمران:
أحدهما: أن الراوي قد تكثر نعوته: من اسم، أو كنية، أو لقب، أو صفة، أو حرفة، أو نسب، فيشتهر بشيء منها، فيذكر بغير ما اشتهر به، لغرض من الأغراض فيظن أنه آخر، فيحصل الجهل بحاله.
وصنفوا فيه أي في هذا النوع "الموضح لأوهام الجمع والتفريق"، أجاد فيه الخطيب، وسبقه إليه عبد الغني هو ابن سعيد المصري، وهو الأزدي، أيضا، ثم الصوري. ومن أمثلته: محمد بن السائب بن بشر الكلبي، نسبه بعضهم إلى جده، فقال: محمد بن بشر، وسماه بعضهم حماد بن السائب، وكناه بعضهم: أبا النضر، وبعضهم: أبا سعيد، وبعضهم: أبا هشام؛ فصار يظن أنه جماعة، وهو واحد، ومن لا يعرف حقيقة الأمر فيه لا يعرف شيئا من ذلك.
والأمر الثاني: أن الراوي قد يكون مقلا من الحديث؛ فلا يكثر الأخذ عنه. وقد صنفوا فيه الوحدان، وهو من لم يرو عنه إلا واحد، ولو سمي. فممن جمعه: مسلم، والحسن بن سفيان، وغيرهما. أو لا يسمى الراوي، اختصارا من الراوي عنه. كقوله: أخبرني فلان، أو شيخ، أو رجل، أو بعضهم، أو ابن فلان.
ويستدل على معرفة اسم المبهم بوروده من طريق أخرى مسمى. وصنفوا فيه: المبهمات. ولا يقبل حديث المبهم، ما لم يسم، لأن شرط قبول الخبر عدالة رواته، ومن أبهم اسمه لا يعرف عينه؛ فكيف عدالته. وكذا لا يقبل خبره ولو أبهم بلفظ التعديل، كأن يقول الراوي عنه: أخبرني الثقة؛ لأنه قد يكون ثقة عنده مجروحا عند غيره. وهذا على الأصح في المسألة، ولهذه النكتة لم يقبل المرسل، ولو أرسله العدل جازما به؛ لهذا الاحتمال بعينه. وقيل: يقبل تمسكا بالظاهر؛ إذ الجرح على خلاف الأصل، وقيل: إن كان القائل عالما أجزأه ذلك في حق من يوافقه في مذهبه، وهذا ليس من مباحث علوم الحديث، والله تعالى الموفق. فإن سمي الراوي، وانفرد راو واحد بالرواية عنه، فهو مجهول العين، كالمبهم، إلا أن يوثقه غير من ينفرد به عنه على الأصح، وكذا من ينفرد عنه إذا كان متأهلا لذلك. أو إن روى عنه اثنان فصاعدا، ولم يوثق فهو مجهول الحال، وهو المستور.اهـ

الفائدة : ويستثنى من هذا ما إذا كان الراوي المبهم هو الصحابة لأن الصحابة كلهم عدول, وكذلك لا يضر في صحة الحديث الإبهام في المتن أو حصول اختلاف الحافظين مثل أن يسمي أحدهما في الإسناد ثقة، ويبدله الآخر بثقة آخر.

قال الإمام السيوطي رحمه الله تعالى في التدريب(238) : وقع في كلام شيخ الإسلام السابق أن الاضطراب قد يجامع الصحة وذلك بأن يقع الاختلاف في اسم رجل واحد وأبيه ونسبته ونحو ذلك ويكون ثقة فيحكم للحديث بالصحة ولا يضر الاختلاف فيما ذكر مع تسميته مضطربا وفي الصحيحين أحاديث كثيرة بهذه المثابة.اهـ

ومثال الحدبث المبهم : قال الإمام أحمد في المسند (24797) : حَدَّثَنَا أَسْوَدُ بْنُ عَامِرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شَرِيكٌ، عَنْ خُصَيْفٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي رَجُلٌ، مُنْذُ سِتِّينَ سَنَةً، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: أَجْمَرْتُ رَأْسِي إِجْمَارًا شَدِيدًا، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " يَا عَائِشَةُ، أَمَا عَلِمْتِ أَنَّ عَلَى كُلِّ شَعَرَةٍ جَنَابَةً "

القسم الثالث عشر : الحديث العالي والحديث النازل.

وكل ما قلت رجاله علا   وضده ذاك الذي قد نزلا

الحديث العالي هو الحديث الذي قلّ عدد رواته إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أو إلى أئمة الحديث أو غيره, وعكسه الحديث النازل.
قال الإمام ابن كثير في اختصار علوم الحديث (120) : فلهذا كان طلب الإسناد العالي مرغباً فيه، كما قال الإمام أحمد بن حنبل: الإسناد سنة عمن سلف. وقيل ليحيى بن معين في مرض موته: ما تشتهي؟ قال: بيت خالي، وإسناد عالي. ولهذا تداعت رغبات كثير من الأئمة النقاد، والجهابذة الحفاظ، إلى الرحلة إلى أقطاب البلاد، طلباً لعلو الإسناد. وإن كان قد منع من جواز الرحلة بعض الجهلة من العباد، فيما حكاه الرامهُرمُزي في كتابه الفاصل.
ثم إن علو الإسناد أبعد من الخطأ والعلة من نزوله. وقال بعض المتكلمين: كلما طال الإسناد كان النظر في التراجم والجرح والتعديل أكثر فيكون الأجر على قدر المشقة. وهذا لا يقابل ما ذكرناه والله أعلم. وأشرف أنواع العلو ما كان قريباً إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم.فأما العلو بقربه إلى إمام حافظ، أو مصنف، أو بتقدم لسماع: فتلك أمور نسبية. اهـ
مثال الحديث العالي والنازل :
قال الإمام البخاري في صحيحه (1924): حدثنا أبو عاصم، عن يزيد بن أبي عبيد، عن سلمة بن الأكوع رضي الله عنه: أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث رجلا ينادي في الناس يوم عاشوراء «إن من أكل فليتم أو فليصم، ومن لم يأكل فلا يأكل»
وقال أيضا في صحيحه (1135): حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا حَاتِمٌ يَعْنِي ابْنَ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، أَنَّهُ قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجُلًا مِنْ أَسْلَمَ يَوْمَ عَاشُورَاءَ، فَأَمَرَهُ أَنْ يُؤَذِّنَ فِي النَّاسِ: «مَنْ كَانَ لَمْ يَصُمْ، فَلْيَصُمْو وَمَنْ كَانَ أَكَلَ، فَلْيُتِمَّ صِيَامَهُ إِلَى اللَّيْلِ»

القسم الرابع عشر : الحديث الموقوف.

وما أضفته إلى الأصحاب من قول وفعل فهو موقوف زكن

قوله (زُكن) أي عُلم.

الحديث الموقوف هو الحديث الذي روي عن الصحابي موقوفا لهم قولا أو فعلا, سواء كان متصلا أو منقطعا. [11]

قال الإمام الصنعاني رحمه الله تعالى في توضيح الأفكار (261/1) : والمراد من القول هنا ما خلا عن قرينة تدل على أن له حكم الرفع . اهـ

قال الإمام النووي رحمه الله تعالى في التقريب والتيسير (2): ويستعمل في غيرهم مقيداً، فيقال: وقفه فلان على الزهري ونحوه، وعند فقهاء خراسان تسمية الموقوف بالأثر، والمرفوع بالخبر، وعند المحدثين كله يسمى أثراً. فروع :

أحدها: قول الصحابي كنا نقول أو نفعل كذا. إن لم يضفه إلى زمن النبي ن فهو موقوف، وإن أضافه فالصحيح أنه مرفوع. وقال الإمام الإسماعيلي: موقوف. والصواب الأول، وكذا قوله: كنا لا نرى بأساً بكذا في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم، أو وهو فينا، أو بين أظهرنا أو كانوا يقولون، أو يفعلون، أو لا يرون بأساً بكذا في حياته ن فكله مرفوع، ومن المرفوع قول المغيرة: كان أصحاب رسول الله يقرعون بابه بالأظافير.

الثاني: قول الصحابي: أمرنا بكذا، أو نهينا عن كذا، أو من السنة كذا، أو أمر بلال أن يشفع الأذان، وما أشبهه كله مرفوع على الصحيح الذي قاله الجمهور. وقيل ليس بمرفوع، ولا فرق بين قوله: في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعده. الثالث: إذا قيل في الحديث عند ذكر الصحابي: يرفعه، أو ينميه، أو يبلغ به، أو رواية كحديث الأعرج عن أبي هريرة رواية " تقاتلون قوماً صغار الأعين " فكل هذا وشبهه مرفوع عند أهل العلم وإذا قيل عند التابعي: يرفعه فمرفوع مرسل، وأما قول من قال: تفسير الصحابي مرفوع فذاك في تفسير يتعلق بسبب نزول آية أو نحوه، وغيره موقوف، والله أعلم.اهـ

قال الشيخ مقبل رحمه الله تعالى في السير (94) : أما الإطلاق فلا ,لأن الصحابي يجوز أن يفسر بحسب اجتهاده, وقد ورد الدليل بخلافه, هذا الشيء. الشيء الثاني يجوز أن يفسر عن أهل الكتاب, وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تكذبوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم, فإما أن تصدقوا بباطل, وإما أن تكذبوا بالحق. اهـ

---

[11] **انظر الموقظة للإمام الذهبي (56).**

ومثال الحديث الموقوف :

قال الإمام الحاكم في المستدرك (3116): حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الْمَحْبُوبِيُّ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ مُعَاذٍ، ثنا أَبُو عَاصِمٍ، ثنا سُفْيَانُ، عَنْ عَمَّارٍ الدُّهْنِيِّ، عَنْ مُسْلِمٍ الْبَطِينِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: «الْكُرْسِيُّ مَوْضِعُ قَدَمَيْهِ، وَالْعَرْشُ لَا يُقْدَرُ قَدْرُهُ» هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ "

القسم الخامس عشر : الحديث المرسل.

ومرسل منه الصحابي سقط ....

تعريف الحديث المرسل عند الناظم هو الذي قال به القرافي في شرح التنقيح كما نقله الإمام العلائي رحمه الله تعالى في جامع التحصيل (29): الإرسال هو إسقاط صحابي من السند. اهـ

وهذا التعريف غير صحيح لأنه إذا علم أن الذي سقط هو الصحابي فلا يضر في صحة الحديث لأن جهالة الصحابة لا تضر بإجماع.

وذكر الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى في النكت (543/2) تعريف المرسل عند جمهور المحدثين : وهو إضافة لتابعي إلى النبي صلى الله عليه وسلم. اهـ

وقد تقدم الكلام على تعريف التابعي في القسم الخامس (الحديث المقطوع).

قال الإمام السيوطي رحمه الله تعالى في التدريب (169):

تنبيه: يرد على تخصيص المرسل بالتابعي من سمع من النبي صلى الله عليه و سلم وهو كافر ثم أسلم بعد موته فهو تابعي اتفاقا وحديثه ليس بمرسل بل موصول لا خلاف في الاحتجاج به كالتنوخي رسول هرقل وفي رواية قيصر فقد أخرج حديثه الإمام أحمد وأبو يعلى في مسنديهما وساقاه مساق الأحاديث المسندة ومن رأي النبي صلى الله عليه و سلم غير مميز كمحمد بن أبي بكر الصديق فإنه صحابي وحكم روايته حكم المرسل لا الموصول ولا يجيء فيه ما قيل في مراسيل الصحابة لأن أكثر رواية هذا وشبهه عن التابعي بخلاف الصحابي الذي أدرك وسمع فإن احتمال روايته عن التابعي بعيد جدا. اهـ

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى في النكت (546/2): قلت: وهذا عندي نقض صحيح و اعتراض وارد لا محيد عنه ولا انفصال منه إلا أن يزاد في الحد ما يخرجه، وهو : أن يقول : المرسل : ما أضافه التابعي إلى النبي صلى الله عليه وسلم مما سمعه من غيره. اهـ

قال الإمام ابن الصلاح رحمه الله تعالى في المقدمة (31) : وما ذكرناه من سقوط الاحتجاج بالمرسل والحكم بضعفه هو المذهب الذي استقر عليه آراء جماهير حفاظ الحديث ونقاد الأثر وقد تداولوه في تصانيفهم وفي صدر (صحيح مسلم) : المرسل في أصل قولنا وقول أهل العلم بالأخبار ليس بحجة.اهـ

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى في النكت (559/2): فإن قيل : فما الحامل لمن كان لا يرسل إلا عن ثقة على الإرسال؟ قلنا: إن لذلك أسباباً منها:

أن يكون سمع الحديث عن جماعة ثقات وصح عنده، فيرسله اعتمادا على صحته عن شيوخه.

كما صح عن إبراهيم النخعي أنه قال: "ما حدثتكم عن ابن مسعود - رضي الله تعالى عنه - فقد سمعته من غير واحد وما حدثتكم فسميت فهو من سميت".

ومنها: أن يكون نسي من حدثه به وعرف المتن، فذكره مرسلا لأن أصل طريقته أنه لا يحمل إلا عن ثقة. ومنها: أن لا يقصد التحديث بأن يذكر الحديث على وجه المذاكرة أو على جهة الفتوى، فيذكر المتن، لأنه المقصود في تلك الحالة دون السند، ولا سيما إن كان السامع عارفا بمن طوى ذكره لشهرته أو غير ذلك من الأسباب. وهذا كله في حق من لا يرسل إلا عن ثقة. وأما من كان يرسل عن كل أحد فربما كان الباعث له على الإرسال ضعف من حدثه، لكن هذا يقضي القدح في فاعله لما تترتب عليه من الخيانة - والله أعلم -. اهـ

وقال الحافظ ابن رجب رحمه الله تعالى في شرح علل الترمذي (123): وأما مراسيل ابن المسيب فهي أصح المراسيل كما قاله أحمد وغيره ، وكذا قال ابن معين : ((أصح المراسيل مراسيل سعيد بن المسيب)) قال الحاكم : ((قد تأمل الأئمة المتقدمون مراسيله فوجدوها بأسانيد صحيحه)) . قال : ((وهذه الشرائط لم توجد في مراسيل غيره)) ، كذا قال . وهذا وجه ما نص عليه الشافعي في رواية يونس بن عبد الأعلى كما سبق .وقد أنكر الخطيب وغيره ذلك . وقالوا : ((لابن المسيب مراسيل لا توجد مسنده)) . اهـ

قال الحافظ ابن رجب رحمه الله تعالى في شرح العلل (113): أن الحافظ إذا روى عن ثقة لا يكاد يترك اسمه ، بل يسميه ، فإذا ترك اسم الراوي دل إبهامه على أنه غير مرضي ، وقد كان يفعل ذلك الثوري وغيره كثيراً ، يكنون عن الضعيف ولا يسمونه ، بل يقولون : عن رجل . وهذا معنى قول ابن القطان : ((لو كان فيه إسناد لصاح به)) . يعني لو كان أخذه عن ثقة لسماه وأعلن باسمه .

وخرج البيهقي من طريق أبي قدامة السرخسي ، قال سمعت يحيى بن سعيد يقول : ((مرسل الزهري شر من مرسل غيره ، لأنه حافظ ، وكلما يقدر أن يسمي سمى ، وإنما يترك من لا يستجيز أن يسميه)) . اهـ

قال الإمام السيوطي رحمه الله تعالى في التدريب (171): والنظر للجهل بحال المحذوف لأنه يحتمل أن يكون غير صحابي وإذا كان كذلك فيحتمل أن يكون ضعيفا وإن اتفق أن يكون المرسل لا يروى إلا عن ثقة فالتوثيق مع الإبهام غير كاف كما سيأتي ولأنه إذا كان المجهول المسمى لا يقبل فالمجهول عينا وحالا أولى. اهـ

مثال الحديث المرسل:

قال الإمام أبو داود في سننه [3520] حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن ابن شهاب عن أبي بكر بن عبد الرحمن ابن الحارث بن هشام أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أيما رجل باع متاعا فأفلس الذي ابتاعه ولم يقبض الذي باعه من ثمنه شيئا فوجد متاعه بعينه فهو أحق به وإن مات المشتري فصاحب المتاع أسوة الغرماء. اهـ

و أبو بكر بن عبد الرحمن ابن الحارث بن هشام من التابعين.

القسم السادس عشر : الحديث الغريب.

.... وقل غريب ما روى راو فقط

الحديث الغريب هو الحديث الذي انفرد به راو واحد أو الذي ما روي إلا راو واحد.
وأما الذي قال به الناظم هو نوع الثاني يعني الذي ما روي إلا راو واحد.

قال الإمام الذهبي في الموقظة (56) : الغريب ضد المشهور. فتارة ترجع غرابته إلى المتن، وتارة إلى السند. والغريب صادق على ما صح، وعلى ما لم يصح. والتفرد يكون لما انفرد به الراوي إسنادا أو متنا، ويكون لما تفرد به عن شيخ معين. كما يقال: "لم يروه عن سفيان إلا ابن مهدي"، و: "لم يروه عن ابن جريج إلا ابن المبارك". اهـ

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى في النزهة (66) :الغريب والفرد مترادفان لغةً واصطلاحاً، إلا أن أهلَ الاصطلاح غايروا بينهما من حيثُ كثرة الاستعمال وقِلَّته، فالفردُ أكثر ما يُطْلقونه على الفرد المطلق، والغريب أكثر ما يُطْلقونه على الفرد النسبي، وهذا مِن حيث إطلاق الاسم عليهما، وأما مِن حيثُ استعمالهم الفعل المشتق فلا يُفَرِّقون، فيقولون في المطلق والنسبي تفرَّد به فلان ، أو أغرب به فلان.اهـ

والحديث الغريب أكثره ضعيف ولهذا كرهه بعض العلماء في تتبعه.

قال الإمام المناوي رحمه الله تعالى في اليواقيت والدرر (298/1):
واعلم أن الغرائب وإن انقسمت إلى الصحة والحسن والضعيف لكن الغالب عليها عدم الصحة ، فلا يعمل بأكثرها إلا في الفضائل ، ولهذا كره جمع من الأئمة تتبع الغرائب فقال أحمد : لا تكتبوها فإنها مناكير ، وعامتها في الضعيف . اهـ
قال الإمام السيوطي رحمه الله تعالى في التدريب (207):
(وإن لم يخالف الراوي) بتفرده غيره وإنما روى أمرا لم يروه غيره فينظر في هذا الراوي المنفرد (فإن كان عدلا حافظا موثوقا بضبطه كان تفرده صحيحا وإن لم يوثق بضبطه ولم يبعد عن درجة الضابط كان حسنا وإن بعد كان شاذا منكرا مردودا.اهـ
فائدة : الحديث الغريب والحديث المشهور من أنواع الآحاد ومقابله المتواتر.
قال الشيخ مقبل رحمه الله تعالى في السير الحثيث (305) : والغريب – الذي تفرد به راو سواء أكان في المتن أم في السند - .والعزيز والمشهور ,كلها هذه يصدق عليها الآحاد. والأحاد هو :الذي لم يروه جماعة عن جماعة يستحيل في العادة تواطؤهم على الكذب ويستندون إلى شيء محسوس ,أما إذا رواه جماعة

عن جماعة يستحيل في العادة تواطؤهم على الكذب ويستندون إلى شيء محسوس فهو المتواتر.اهـ
ومثال الحديث الغريب:
قال الإمام البخاري في صحيحه (1): حدثنا الحميدي عبد الله بن الزبير، قال: حدثنا سفيان، قال: حدثنا يحيى بن سعيد الأنصاري، قال: أخبرني محمد بن إبراهيم التيمي، أنه سمع علقمة بن وقاص الليثي، يقول: سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه على المنبر قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها، أو إلى امرأة ينكحها، فهجرته إلى ما هاجر إليه». اهـ
فهذا الحديث لا يروى عن عمر إلا من رواية علقمة ولا عن علقمة إلا من رواية محمد بن إبراهيم ولا عن محمد بن إبراهيم إلا من رواية يحيى بن سعيد.

القسم السابع عشر : الحديث المنقطع.

وكل ما لم يتصل بحال إسناده منقطع الاوصاللا

الحديث المنقطع هو الحديث الذي سقط من رواته راو واحد أو أكثر في موضع متعددة من غير التوالي وألا يكون الساقط قبل الصحابي أو في أول السند. [12]
وأما ما ذكره الناظم فهو تعريف عام فدخل فيه المرسل والمعلق والمعضل كما سيأتي.
قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى في النزهة (112) : ثم إن السقط من الإسناد قد يكون واضحا يحصل الاشتراك في معرفته، ككون الراوي، مثلا، لم يعاصر من روى عنه أو يكون خفيا فلا يدركه إلا الأئمة الحذاق المطلعون على طرق الحديث وعلل الأسانيد.
فالأول: وهو الواضح، يدرك بعدم التلاقي بين الراوي وشيخه، بكونه لم يدرك عصره، أو أدركه لكن، لم يجتمعا، وليست له منه إجازة، ولا وجادة. ومن ثم، احتيج إلى التاريخ؛ لتضمنه تحرير مواليد الرواة ووفياتهم، وأوقات طلبهم وارتحالهم.
وقد افتضح أقوام ادعوا الرواية عن شيوخ ظهر بالتاريخ كذب دعواهم. اهـ
وأطلق بعض الأئمة على المنقطع مرسلا.
قال الإمام السخاوي في فتح المغيث (114/1) :
وممن أطلق المرسل على المنقطع من أئمتنا أبو زرعة، وأبو حاتم، ثم الدارقطني، ثم البيهقي، بل صرح البخاري في حديث لإبراهيم بن يزيد النخعي، عن أبي سعيد الخدري بأنه مرسل لكون إبراهيم لم يسمع من أبي سعيد.اهـ
المنقطع أسوأ حالا من المرسل كما ذكره الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى في النكت (581/1) : وقد قال ابن السمعاني: "من منع من قبول المرسل، فهو أشد منعا لقبول المنقطعات، ومن قبل المراسيل اختلفوا".اهـ

قال الشيخ مقبل الوادعي رحمه الله تعالى في المقترح (50): السؤال: السند الذي فيه انقطاع ظاهر ليس بالإرسال الخفي ولا بالانقطاع الخفي، وجاء من طريق أخرى فيها أيضًا انقطاع، فهل ينجبر الحديث؟ الجواب: الذي يظهر أنه لا ينجبر، لأنه يحتمل أن يكون المحذوف ثقة، وأن يكون كذابًا، وهكذا أيضًا كذاب عن كذاب لا ينجبر، لكن لو تعددت الأحاديث المنقطعات ربما ترتقي إلى الحسن والله أعلم. اهـ
فالمنقطع ليس بالمقطوع لأن المنقطع ينظر إلى الإسناد والمقطوع ينظر إلى المتن ,ويقال للموقوف والمقطوع: الأثر. [13]

---

[12] انظر فتح المغيث (129/1).
[13] انطر النزهة للحافظ ابن حجر 154.

مثال الحديث المنقطع :
قال الإمام أبو داود في سننه [3388]: حدثنا عبيد الله بن معاذ حدثنا يحيى حدثنا سفيان عن أبي إسحق عن أبي عبيدة عن عبد الله قال اشتركت أنا وعمار وسعد فيما نصيب يوم بدر قال فجاء سعد بأسيرين ولم أجئ أنا وعمار بشيء. اهـ
فأبو عبيدة لم يسمع من أبيه يعنى عبد الله بن مسعود.

القسم الثامن عشر : الحديث المعضل.

والمعضل الساقط منه اثنان ....

المعضل لغة : مستغلق شديد.

والحديث المعضل هو الحديث الذي سقط من إسناده اثنان فأكثر على التوالي.

قال الإمام السيوطي رحمه الله تعالى في التدريب (186): بشرط التوالي أما إذا لم يتوال فهو منقطع من موضعين. اهـ

قال الإمام المناوي رحمه الله تعالى في اليواقيت والدرر (5/2):
وذكر الجوزقانى في مقدمة كتابه "الموضوعات" : أن المعضل أسوأ حالا من المنقطع ، والمنقطع أسوأ حالا من المرسل ، والمرسل لا يقوم به حجة . قال بعضهم : وإنما يكون المعضل أسوأ حالا إذا كان انقطاع في محل واحد ، فإن كان في محلين ساوى المنقطع في سوء الحال . اهـ
قال الإمام السخاوي في فتح المغيث (132/1) : فكل معضل منقطع ولا عكس، إلا بالنظر للقول الآخر في المنقطع الذي لا يحصره في سقط راو واحد، ولا يخصه بالمرفوع.اهـ
ومثال الحديث المعضل :
قال الإمام أبو الفضل زين الدين العراقي في كتابه التقييد والإيضاح (82): وذكر أبو نصر السجزى الحافظ قول الراوي :{بلغني} نحو قول مالك : بلغني عن أبى هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "للمملوك طعامه وكسوته" الحديث. وقال أصحاب الحديث يسمونه المعضل انتهى. وقد استشكل كون هذا الحديث معضلا لجواز أن يكون الساقط بين مالك وبين أبى هريرة واحدا فقد سمع مالك من جماعة من أصحاب أبى هريرة كسعيد المقبري ونعيم المجمر ومحمد بن المنكدر فلم يجعله معضلا. والجواب أن مالكا قد وصل هذا الحديث خارج الموطأ فرواه عن محمد ابن عجلان عن أبيه عن أبى هريرة فقد عرفنا سقوط اثنين منه فلذلك سموه معضلا والله أعلم. اهـ

القسم التاسع عشر : الحديث المدلس.

.... وما أتى مدلسا نوعان

الاول الاسقاط للشيخ وأن ينقل عمن فوقه بعن وأن

والثان لا يسقطه لكن يصف أوصافه بما به لا ينعرف

قوله (لا ينعرف) يعنى لا يُعرف, وقيل أنه لحن.
التدليس لغة : أصله من الدلس وهو اختلاط النور بالظلام.

واصطلاحا ينقسم إلى قسمين (كما ذكره الناظم).

الأول: تدليس الإسناد بأن يروي عمن عاصره أو سمع منه ما لم يسمعه منه موهماً سماعه, قائلاً: قال فلان ,أو عن فلان ونحوه.

الثاني: تدليس الشيوخ بأن يسمي شيخه أو يكنيه أو ينسبه أو يصفه بما لا يعرف.[14]

وحكم من فعل التدليس هو كما بينه الإمام النووي رحمه الله تعالى في التقريب والتيسير (4) :

أما الأول يعنى تدليس الإسناد فمكروه جداً ذمه أكثر العلماء، ثم قال فريق منهم: من عرف به صار مجروحاً مردود الرواية وإن بين السماع، والصحيح التفصيل، فما رواه بلفظ محتمل لم يبين فيه السماع فمرسل وما بينه فيه، كسمعت، وحدثنا، وأخبرنا وشبهها فمقبول محتج به، وفي الصحيحين وغيرهما من هذا الضرب كثير، كقتادة، والسفيانين وغيرهم، وهذا الحكم جار فيمن دلس مرة، وما كان في الصحيحين وشبههما عن المدلسين بعن محمول على ثبوت السماع من جهة أخرى، وأما الثاني يعنى تدليس الشيوخ فكراهته أخف وسببها توعير طريق معرفته، ويختلف الحال في كراهته بحسب غرضه ككون المغير السمة ضعيفاً، أو صغيراً، أو متأخر الوفاة، أو سمع كثيراً فامتنع من تكراره على صورة، وتسمح الخطيب وغيره بهذا، والله أعلم. اهـ

وقسم الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى المدلسين في كتابه "تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس" إلى خمس طبقات, وقبل تدليس الطبقة الأولى والثانية ولو أتوا بصيغة (عن) وردّ الباقي. وقد استفاد الحافظ رحمه الله تعالى من كتاب جامع التحصيل في أحكام المراسيل للإمام العلائي / تعالى.

---

[14] انظر التقريب والتيسير (4) و فتح المغيث (149/1).

فقال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى في تعريف أهل التقديس(62) :

وهم على خمس مراتب: الأولى من لم يوصف بذلك إلا نادرا كيحيى بن سعيد الأنصاري ,الثانية من احتمل الأئمة تدليسه وأخرجوا له في الصحيح لإمامته وقلة تدليسه في جنب ما روى كالثوري أو كان لا يدلس إلا عن ثقة كابن عيينة ,الثالثة من أكثر من التدليس فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع ومنهم من رد حديثهم مطلقا ومنهم من قبلهم كأبي الزبير المكي ,الرابعة من اتفق على أنه لا يحتج بشئ من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع لكثرة تدليسهم على الضعفاء والمجاهيل كبقية بن الوليد ,الخامسة من ضعف بأمر آخر سوى التدليس فحديثهم مردود ولو صرحوا بالسماع إلا أن يوثق من كان ضعفه يسيرا كابن لهيعة.اهـ

فائدة :

وهناك اصطلاح آخر يقال له المرسل الخفي :

قال الحافظ ابن حجر في النزهة (114) :

والفرق بين المدلس والمرسل الخفي دقيق، حصل تحريره بما ذكر هنا: وهو أن التدليس يختص بمن روى عمن عرف لقاؤه إياه.

فأما إن عاصره، ولم يعرف أنه لقيه، فهو المرسل الخفي.

ومن أدخل في تعريف التدليس المعاصرة ولو بغير لقي، لزمه دخول المرسل الخفي في تعريفه. والصواب التفرقة بينهما.

ويدل على أن اعتبار اللقي في التدليس -دون المعاصرة وحدها- لابد منه : إطباق أهل العلم بالحديث على أن رواية المخضرمين، كأبي عثمان النهدي، وقيس بن أبي حازم، عن النبي صلى الله عليه وسلم من قبيل الإرسال، لا من قبيل التدليس، ولو كان مجرد المعاصرة يكتفى به في التدليس لكان هؤلاء مدلسين؛ لأنهم عاصروا النبي صلى الله عليه وسلم قطعا، ولكن لم يعرف: هل لقوه أم لا. اهـــ

وذكر العلماء أقسام أخرى للتدليس، منها:

1. تدليس العطف، وهو أن يصرح بالتحديث في شيخ له، ويعطف عليه شيخا آخر له، ولا يكون سمع ذلك المروي منه، ومثاله ما روى الحاكم في علومه قال: اجتمع أصحاب هشيم، فقالوا: لا نكتب عنه اليوم شيئا مما يدلسه، ففطن لذلك، فلما جلس قال: ثنا حصين ومغيرة عن إبراهيم، وساق عدة أحاديث، فلما فرغ قال: هل دلست لكم شيئا؟ قالوا: لا، فقال: بلى، كل ما حدثتكم عن حصين فهو سماعي، ولم أسمع عن مغيرة شيئا.
2. تدليس البلاد، كأن يقول المصري: حدثنا فلان بالعراق، يريد موضعا بأخميم، أو بزبيد، يريد موضعا بقوص، أو بزقاق حلب، يريد موضعا بالقاهرة، أو بالأندلس، يريد موضعا بالقرافة، أو بما وراء النهر، موهما دجلة.

3. تدليس التسوية وهو أن يسقط غير شيخه لضعفه أو صغره فيصير الحديث ثقة عن ثقة, فيحكم له بالصحة.
4. تدليس السكوت كأن يقول (حدثنا) أو (سمعت) ثم يسكت ثم يقول (هشام بن عروة) أو (الأعمش) موهما أنه سمع منهما وليس كذلك. [15]

---

[15] **انظر فتح المغيث (152/1).**

القسم العشرون : الحديث الشاذ.

وما يخالف ثقة به الملا فالشاذ ....

قوله (الملا) أي الجماعة.

والشاذ لغة: المنفرد عن الجمهور.

والذي قال به الناظم هو أحد أقسام الشاذ, حيث عرّف الشاذ بأنه مخالفة الثقة لمن هو أولى منه عددا أوضبطا.

والراجح أن الشاذ قسمان, الأول : مخالفة المقبول لمن هو أولى منه, والثانى : تفرد الصدوق الذي لم يحتمل تفرده.

ولفظ (المقبول) يدخل فيه الراوي الثقة والصدوق, ولفظ (أولى) قد يكون أولى في عدده أو ضبطه. [16]

قال الإمام الذهبي : هو ما خالف راويه الثقاتِ، أو نفَرَد به من لا يَحتمِلُ حالُه قبولَ تفرُّدِه. اهـ

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى في النكت (674/1): فالصدوق إذا تفرد بشيء لا متابع له ولا شاهد ولم يكن عنده من الضبط ما يشترط في حد الصحيح والحسن، فهذا أحد قسمي الشاذ فإن خولف من هذه صفته مع ذلك كان أشد في شذوذه، وربما سماه بعضهم منكرا وإن بلغ تلك الرتبة في الضبط، لكنه خالف من هو أرجح منه في الثقة والضبط، فهذا القسم الثاني من الشاذ وهو المعتمد في تسميته. اهـ

فائدة : وليس من الشاذ أن يروي الراوي الثقة ما لم يرو غيره.
قال الإمام ابن كثير في اختصار علوم الحديث (124) : فإذن الذي قاله الشافعي أولاً هو الصواب: أنه إذا روى الثقة شيئاً قد خالفه فيه الناس فهو الشاذ، يعني المردود وليس من ذلك أن يروي الثقة ما لم يروا غيره، بل هو مقبول إذا كان عدلاً ضابطاً حافظاً. فإن هذا لو رُد لرُدت أحاديث كثيرة من هذا النمط وتعطلت كثير من المسائل عن الدلائل. والله أعلم. وأما إن كان لمنفرد به غير حافظ، وهو مع ذلك عدلٌ ضابط: فحديثه حسن. فإن فقد ذلك فمردود. والله أعلم. اهـ

---

[16] **انظر فتح المغيث (162/1).**

مثال الحديث الشاذ :

قال الإمام مسلم في صحيحه (1111) : حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ حَدَّثَنِي ابْنُ شِهَابٍ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ حَدَّثَهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ رَجُلًا أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ، أَنْ يُعْتِقَ رَقَبَةً، أَوْ يَصُومَ شَهْرَيْنِ، أَوْ يُطْعِمَ سِتِّينَ مِسْكِينًا».اهـ

فهذا الحديث بهذا اللفظ شاذ وقد تكلم الحافظ ابن حجر في فتح الباري تحت الحديث (1936) بأن رواية الترتيب (يعني كفارة الجماع في نهار رمضان بالعتق ثم الصوم ثم الإطعام) أرجح من رواية التخيير, لأن الذين رووا الترتيب عن الزهري أكثر (منهم ابن عيينة ومعمر والأوزاعي وإبراهيم بن سعد والليث بن سعد وشعيب بن أبي حمزة ومنصور بل تمام ثلاثين نفسا أو أزيد) ممن رووا التخيير (منهم مالك وابن جريج وفليح بن سليمان وعمرو بن عثمان المخزومي).

القسم الحادي والعشرون : الحديث المقلوب.

.... والمقلوب قسمان تلا

إبدال راو ما براو قسم وقلب إسناد لمتن قسم

تعريف الحديث المقلوب هو الذي قال به الناظم, فينقسم إلى القسمين :

القسم الأول: من قوله "إبدال راوٍ ما براوٍ قسمُ" وهو ما يُسمَّى بقلب الإسناد.

القسم الثاني: من قوله "وقلب إسناد لمتن قسم" يعني أن يُقلب إسناد المتن لمتن آخر.

قال الإمام السخاوي رحمه الله تعالى في فتح المغيث (335/1): وحقيقة القلب تغيير من يعرف برواية ما بغيره عمدا أو سهوا. اهـ

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى في النكت (864/2): فيدخل فيه إبدال راو أو أكثر من راو حتى الإسناد كله. وقد يقع ذلك عمدا إما بقصد الإغراب أو لقصد الإمتحان. وقد يقع وهما فأقسامه ثلاثة: وهي كلها في الإسناد وقد يقع نظيرها في المتن، وقد يقع فيهما جميعا. اهـ

قال الإمام الذهبي في الموقظة (82): المقلوب هو ما رواه الشيخُ بإسنادٍ لم يكن كذلك ، فيَنقلِبُ عليه ويَنُطّ من إسنادِ حديثٍ إلى مَتْن آخَر بعدَه, أو : أن يَنقلِبَ عليه اسم راوٍ ,مثل (مُرَّة بن كعب) بـ (كعب بن مُرَّة) ، و (سَعْد بن سِنان) بـ (سِنَان بن سَعْد) . فمن فعَلَ ذلك خطأً فقريب ، ومن تعمَّد ذلك وركَّبَ متناً على إسنادٍ ليس له ، فهو سارقُ الحديث ، وهو الذي يقال في حَقَّه : فلانُ يَسرِقُ الحديث . ومن ذلك أن يَسرِقَ حديثاً ما سَمِعَه ، فيدَّعِي سماعَهُ من رجل.

وإن سَرَق فأَتى بإسنادٍ ضعيفٍ لمتنٍ لم يَثبت سنَدُه ، فهو أخفُّ جُرماً ممن سَرَق حديثاً لم يصحّ متنُه ، وركَّب له إسناداً صحيحاً ، فإن هذا نوع من الوضع والافتراء. فإن كان ذلك في متون الحلال والحرام ، فهو أعظمُ إثماً وقد تبوَّأَ بيتاً في جهنم. وأمَّا سَرِقَة السماع وادِّعاءُ ما لم يَسمع من الكتب والأجزاء ، فهذا كذبٌ مجرَّد ، ليس من الكذب على الرسول صلى الله عليه وسلم، بل من الكذب على الشيوخ ، ولن يُفلِحَ من تعاناه ، وقلَّ من سَتَر الله عليه منهم ، فمنهم مَنْ يَفتضِحُ في حياتِه ، ومنهم من يَفتَضِحُ بعدَ وفاتِه ، فنسألُ الله السَّتر والعفو. اهـ

مثال الحديث المقلوب :

قال الإمام السيوطي رحمه الله تعالى في التدريب (259): قال العراقي : مثاله حديث رواه عمرو بن خالد الحراني عن حماد النصيبي عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعا "إذا لقيتم المشركين في طريق فلا تبدؤهم بالسلام" الحديث, فهذا حديث مقلوب قلبه حماد فجعله عن الأعمش. فإنما هو معروف بسهيل بن أبي صالح عن أبيه, هكذا أخرجه مسلم من رواية شعبة والثوري وجرير بن عبد الحميد وعبد العزيز الدراوردي كلهم عن سهيل. اهـ

القسم الثاني والعشرون : الحديث الفرد.

والفرد ما قيدته بثقة أو جمع أو قصر على رواية

الحديث الفرد عند الناظم هو مَا انْفَرد بروايته بعض الثِّقَات عَن شَيْخه دون سَائِر الروَاة عَن ذَلِك الشَّيْخ أو ما تفرد به جمع, مثل أهل البلد بالحديث دون غيرهم, أو ما قصروه على راو معين.
فتعريف الحديث الفرد الذي قال به الناظم يدخل في ما ذكره الحافظ ابن حجر في النكت (703/2) بأن الحديث الفرد ينقسم إلى قسمين : مطلق ونسبي.
فأما المطلق فهو على نوعين:
أحدهما : تفرد شخص من الرواة بالحديث.
فهذا النوع ينقسم إلى قسمين كذلك:
أحدهما: يفيد كون المنفرد ثقة، فمثاله : حديث ضمرة بن سعيد عن عبيد الله بن عبد الله عن أبي واقد "في القراءة في الأضحى".
فلم يروه أحد من الثقات إلا ضمرة بن سعيد، وله طريق أخرى من حديث عائشة ـ رضي الله عنها ـ سندها ضعيف.
والثاني: لا يفيد كون المنفرد ثقة، فمثاله :
في الصحيحين حديث ابن عيينة عن عمرو بن دينار، وعن أبي العباس عن عبد الله بن عمر ـ رضي الله عنهما ـ في حصار الطائف تفرد به ابن عيينة عن عمرو، وعمرو عن أبي العباس وأبو العباس عن عبد الله بن عمر ـ رضي الله عنهما ـ كذلك.
والنوع الثاني من الفرد المطلق : تفرد أهل البلد بالحديث دون غيرهم.
فمثاله: حديث عائشة ـ رضي الله عنها ـ "في صلاة النبي- صلى الله عليه وسلم ـ على سهيل بن بيضاء ـ رضي الله عنه ـ" له طريقان عنها رواتها كلهم مدنيون.

وأما النسبي فيتنوع أنواعا:
أحدهما: تفرد شخص عن شخص.
فمثاله: حديث عبد الواحد بن أيمن عن أبيه عن جابر ـ رضي الله عنه ـ في قصة الكدية التي عرضت لهم يوم الخندق. أخرجه البخاري، وقد تفرد به عبد الواحد عن أبيه. وقد روي من غير حديث جابر ـ رضي الله عنه ـ.
ثانيها: تفرد أهل بلد عن شخص.
فمثاله: حديث "القضاة ثلاثة".
تفرد به أهل مرو، عن عبد الله بن بريدة عن أبيه ـ رضي الله عنه ـ
ثالثها: تفرد شخص عن أهل بلد.
فمثاله: وهو عكس الذي قبله فهو قليل جدا وصورته أن ينفرد شخص عن جماعة بحديث تفردوا به.
رابعها: تفرد أهل البلد عن أهل بلد أخرى.

فمثاله: ما رواه أبو دواد من حديث جابر - رضي الله عنه - في قصة المشجوج: "إنما كان يكفيه أن يتيمم ويصعب على جرحه خرقة".
قال ابن أبي داود: فيما حكاه الدارقطني في "السنن"هذه سنة تفرد بها أهل مكة، وحملها عنهم أهل الجزير".

فائدة : قال الحافظ في النزهة:

الغريب والفرد مترادفان لغة واصطلاحا، إلا أن أهل الاصطلاح غايروا بينهما من حيث كثرة الاستعمال وقلته، فالفرد أكثر ما يطلقونه على الفرد المطلق، والغريب أكثر ما يطلقونه على الفرد النسبي، وهذا من حيث إطلاق الاسم عليهما، وأما من حيث استعمالهم الفعل المشتق فلا يفرقون، فيقولون في المطلق والنسبي تفرد به فلان، أو أغرب به فلان.

ومثال الحديث الفرد هو ما ذكره الحافظ في النكت كما تقدم قريبا.

القسم الثالث والعشرون : الحديث المعلل.

وما بعلة غموض أو خفا معلل عندهم قد عرفا

تعريف الحديث المعلل الذي ذكره الناظم هو الذي قال به الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى في النكت (771/2): المعلول ما علته قادحة خفية , والعلة أعم من أن تكون قادحة أو غير قادحة, خفية أو واضحة. اهـ

قال الإمام السخاوي رحمه الله تعالى في فتح المغيث (276/1) : فالعلل أو المعلول خبر ظاهره السلامة اطلع فيه بعد التفتيش على قادح. اهـ

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى في النكت (710/2):

فعلى هذا لا يسمى الحديث المنقطع مثلا معلولا، ولا الحديث الذي راويه مجهول معلولا أو ضعيف وإنما يسمى معلولا إذ آل أمره إلى شيء من ذلك مع كونه ظاهر السلامة من ذلك. وفي هذا رد على من زعم أن المعلول يشمل كل مردود. وإذا تقرر هذا فالسبيل إلى معرفة سلامة الحديث من العلة كما نقله المصنف عن الخطيب أن يجمع طرقه، فإن اتفقت رواته واستووا ظهرت سلامته...(إلى قوله) وهذا الفن أغمض أنواع الحديث وأدقها مسلكا، ولا يقوم به إلا من منحه الله تعالى فهما غايصا وإطلاعا حاويا وإدراكا لمراتب الرواة ومعرفة ثاقبة، ولهذا لم يتكلم فيه إلا أفراد أئمة هذا الشأن وحذاقهم وإليهم المرجع في ذلك لما جعل الله فيهم من معرفة ذلك، والاطلاع على غوامضه دون غيرهم ممن لم يمارس ذلك. اهـ

وأسباب العلة كثيرة وكلها ترجع إلى السند أو إلى المتن . قال الإمام السيوطي رحمه الله تعالى في التدريب (230) : وقد قسم الحاكم في علوم الحديث أجناس المعلل إلى عشرة ونحن نلخصها هنا بأمثلتها. أحدها أن يكون السند ظاهره الصحة وفيه من لا يعرف بالسماع ممن روى عنه كحديث موسى بن عقبة عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه و سلم قال من جلس مجلسا فكثر فيه لغطه فقال قبل أن يقوم سبحانك اللهم وبحمدك لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك, غفر له ما كان في مجلسه ذلك .فروى أن مسلما جاء إلى البخاري وسأله عنه فقال هذا حديث مليح إلا أنه معلول حدثنا به موسى بن إسمعيل ثنا وهيب ثنا سهيل عن عون بن عبد الله قوله وهذا أولى لأنه لا يذكر لموسى بن عقبة سماع من سهيل.

الثاني أن يكون الحديث مرسلا من وجه رواه الثقات الحفاظ ويسند من وجه ظاهره الصحة كحديث قبيصة بن عقبة عن سفيان عن خالد الحذاء وعاصم عن أبي قلابة عن أنس مرفوعا أرحم أمتي أبو بكر وأشدهم في دين الله عمر الحديث, قال فلو صح إسناده لأخرج في الصحيح إنما روى خالد الحذاء عن أبي قلابة مرسلا.

الثالث أن يكون الحديث محفوظا عن صحابي ويروى عن غيره لاختلاف بلاد رواته كرواية المدنيين عن الكوفيين كحديث موسى بن عقبة عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبيه مرفوعا إني لأستغفر الله وأتوب إليه في اليوم مائة مرة, قال هذا إسناد لا ينظر فيه حديثي إلا ظن أنه من شرط الصحيح والمدنيون إذا رووا عن الكوفيين زلقوا وإنما الحديث محفوظ عن رواية أبي بردة عن الأغر المزني.

الرابع أن يكون محفوظا عن صحابي فيروي عن تابعي يقع الوهم بالتصريح بما يقتضي صحته بل ولا يكون معروفا من جهته كحديث زهير بن محمد عن عثمان بن سليمان عن أبيه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه و سلم يقرأ في المغرب بالطور قال أخرج العسكري وغيره هذا الحديث في الوحدان وهو معلول أبو عثمان لم يسمع من النبي صلى الله عليه و سلم ولا رآه وعثمان إنما رواه عن نافع بن جبير بن مطعم عن أبيه وإنما هو عثمان بن أبي سليمان.

الخامس أن يكون روى بالعنعنة وسقط منه رجل دل عليه طريق أخرى محفوظة كحديث يونس عن ابن شهاب عن علي بن الحسين عن رجل من الأنصار أنهم كانوا مع رسول الله صلى الله عليه و سلم ذات ليلة فرمى بنجم فاستنار الحديث, قال وعلته أن يونس مع جلالته قصر به وإنما هو عن ابن عباس حدثني رجال هكذا رواه ابن عيينة وشعيب وصالح والأوزاعي وغيرهم عن الزهري....(إلى قوله) قال الحاكم وبقيت أجناس لم نذكرها وإنما جعلنا هذه مثالا لأحاديث كثيرة. اهـ

ويعرف الحديث بأنه معلول بجمع طرقه والنظر في اختلاف رواته وفي ضبطهم وإتقانهم.

قال الإمام السيوطي رحمه الله تعالى في التدريب (224): قال ابن المديني :الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه. اهـ

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى في النكت (712/2) : فالذي يسلكه كثير من أهل الحديث بل غالبهم جعل ذلك علة مانعة من الحكم بصحة الحديث مطلقا، فيرجعون إلى الترجيح لإحدى الروايتين على الأخرى، فمتى اعتضدت إحدى الطريقين بشيء من وجوه الترجيح حكموا لها و إلا توقفوا عن الحديث وعللوه بذلك، ووجوه الترجيح كثيرة لا تنحصر ولا ضابط لها بالنسبة إلى جميع الأحاديث، بل كل حديث يقوم به ترجيح خاص، وإنما ينهض بذلك الممارس الفطن الذي أكثر من الطرق والروايات. اهـ

قال الإمام العراقي رحمه الله تعالى في التقييد والإيضاح (272): ووجوه الترجيحات تزيد على المائة وقد رأيت عدها مختصرا فأبدأ بالخمسين التى عدها الحازمى ثم أسرد بقيتها على الولاء: الأول كثرة الرواة الثانى كون أحد الراويين أتقن وأحفظ

الثالث كونه متفقا على عدالته الرابع كونه بالغا حالة التحمل (إلى آخر كلامه). اهـ

وقد يكون الحديث له علة ولكن لا تقدح في صحة الحديث. قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى في النكت (748/2): ومثال ما وقعت العلة في المتن دون الإسناد ولا تقدح فيهما ما وقع من اختلاف ألفاظ كثيرة من أحاديث الصحيحين إذا أمكن رد الجميع إلى معنى واحد، فإن القدح ينتفي عنها.اهـ

مثال الحديث المعل :

قال الإمام الترمذي في سننه (2107) : وحدثنا علي بن حجر أخبرنا هشيم عن الزهري عن علي بن حسين عن عمرو بن عثمان عن أسامة بن زيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : "لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم". اهـ

هذا الحديث بهذا الطريق معل لأنه من رواية هشيم عن الزهري, ورواية هشيم عن الزهري ضعف فيه؛ لأنه كان رحل إليه فأخذ منه عشرين حديثا، فلقيه صاحب له وهو راجع فسأله روايته، وكان ثم ريح شديدة فذهبت بالأوراق من يد الرجل، فصار هشيم يحدث بما علق منها بذهنه، ولم يكن أتقن حفظها فوهم في أشياء منها، ضعف في الزهري بسببها. [17]

---

[17] انظر تدريب الراوي (113)

القسم الرابع والعشرون : الحديث المضطرب.

وذو اختلاف سند أو متن　　　　مضطرب عند أهيل الفن

قوله (أهيل) تصغير من أهل ومقصود (عند أهل الفن).

الحديث المضطرب: هو الحديث الذي يروى من راو واحد أو أكثر على أوجه مختلفة متساوية ولا مرجح ويقع في الإسناد أو في المتن أوفيهما. والاضطراب يوجب ضعف الحديث لعدم الضبط من رواته.[18]
وأما التعريف الذي ذكره الناظم فيمكن حمله إلى التعريف الذي قد ذكرنا.

فائدة : قال الإمام السيوطي رحمه الله تعالى في التدريب(238) : وقع في كلام شيخ الإسلام السابق أن الاضطراب قد يجامع الصحة ن وذلك بأن يقع الاختلاف في اسم رجل واحد وأبيه ونسبته ونحو ذلك ويكون ثقة فيحكم للحديث بالصحة ولا يضر الاختلاف فيما ذكر مع تسميته مضطربا وفي الصحيحين أحاديث كثيرة بهذه المثابة. اهـ

قال الإمام السيوطي رحمه الله تعالى في التدريب (134) : فإن رجحت إحدى الروايتين أو الروايات (بحفظ راويها) مثلا، (أو كثرة صحبته المروي عنه، أو غير ذلك) من وجوه الترجيحات، (فالحكم للراجحة، ولا يكون) الحديث (مضطربا)...... إلى قوله (والاضطراب يوجب ضعف الحديث ; لإشعاره بعدم الضبط) من رواته، الذي هو شرط في الصحة والحسن. (ويقع) الاضطراب (في الإسناد تارة، وفي المتن أخرى، و) يقع (فيهما) ، أي الإسناد والمتن معا. اهـ

قال الإمام الذهبي في الموقظة (73) :ومن أمثلة اختلاف الحافِظَينِ : أن يُسمي أحدهما في الإسناد ثقةً ، ويُبدِله الآخرُ بثقةٍ آخر أو يقول أحدُهما : عن رجل ، ويقول الآخرُ : عن فلان ، فيُسميَّ ذلك المبهَمَ ، فهذا لا يَضُرُّ في الصحة .فأمَّا إذا اختَلَف جماعة فيه ، وأَتَوْا به على أقوالٍ عدَّة ، فهذا يُوهِنُ الحديث ، ويَدُلُّ على أنَّ راوِيَه لم يُتقِنه. اهـ

مثال الحديث المضطرب في المتن:
قال الإمام العراقي في شرح التبصرة والتذكرة (1/ 244): ومثالُ الاضطرابِ في المتنِ، حديثُ فاطمةَ بنتِ قَيْسٍ، قالت سألتُ، أو سُئِلَ النبيُّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -

---

[18] انظر تدريب الراوي (234)

عن الزَّكاةِ، فقال إنَّ في المالِ لَحَقّاً سِوَى الزَّكَاةِ فهذا حديثٌ قدِ اضطربَ لفظُهُ ومعناهُ فرواهُ الترمذيُّ هكذا من روايةِ شَرِيكٍ، عن أبي حمزةَ، عن الشّعبيِّ، عن فاطمةَ ورواهُ ابنُ ماجه من هذا الوجهِ بلفظِ ليسَ في المالِ حقٌّ سِوَى الزكاةِ فهذا اضطرابٌ لا يحتملُ التأويلَ وقولُ البيهقيِّ أنّهُ لا يحفظُ لهذا اللفظِ الثاني إسناداً، معارَضٌ بما رواهُ ابنُ ماجه هكذا، واللهُ أعلمُ. اهـ

مثال الحديث المضطرب في السند:
قال الإمام أبو داود في سننه [689]: حدثنا مسدد حدثنا بشر بن المفضل حدثنا إسمعيل بن أمية حدثني أبو عمرو بن محمد بن حريث أنه سمع جده حريثا يحدث عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "إذا صلى أحدكم فليجعل تلقاء وجهه شيئا فإن لم يجد فلينصب عصا, فإن لم يكن معه عصا فليخطط خطا ثم لا يضره ما مر أمامه". اهـ
قال الإمام السيوطي في التدريب (234) :
اختلف فيه على إسماعيل اختلافا كثيرا: فرواه بشر بن المفضل، وروح بن القاسم عنه هكذا.
ورواه سفيان الثوري عنه، عن أبي عمرو بن حريث، عن أبيه، عن أبي هريرة.
ورواه حميد بن الأسود عنه، عن أبي عمرو بن محمد بن عمرو، عن جده حريث بن سليم، عن أبي هريرة. ورواه وهيب بن خالد، وعبد الوارث، عنه، عن أبي عمرو بن حريث، عن جده حريث. ورواه ابن جريج عنه، عن حريث بن عمار، عن أبي هريرة. اهـ

القسم الخامس والعشرون : الحديث المدرج.

والمدرجات في الحديث ما أتت من بعض ألفاظ الرواة اتصلت

الحديث المدرج هو الحديث الذي فيه ألفاظ تقعُ من بعض الرواة ، متصلةً بالحديث سواء كان في المَتْن أو في السند، لا يبينُ للسامع إلا أنـها من صُلْبِ الحديث ، ويَدلُّ دليل على أنـها من لفظِ راوٍ ، بأن يأتيَ الحديثُ من بعضِ الطرق بعبارةٍ تَفْصِلُ هذا من هذا. [19]

فهذا التعريف يشبه ما قال به الناظم.

قال الإمام السيوطي رحمه الله تعالى في التدريب (240): فأما مدرج المتن فتارة يكون في آخر الحديث كما ذكره وتارة في أوله وتارة في وسطه كما ذكره الخطيب وغيره والغالب وقوع الإدراج آخر الخبر ووقوعه أوله أكثر من وسطه لأن الراوي يقول كلاما يريد أن يستدل عليه بالحديث فيأتي به بلا فصل فيتوهم أن الكل حديث. اهـ

قال الإمام المناوي رحمه الله تعالى في اليواقيت والدرر (77/2): ويدرك الإدراج بورود رواية مفصلة للقدر المدرج مما أدرج فيه ، أو بالتنصيص على ذلك من الراوي أو من بعض الأئمة المطلعين ، أو استحالة كون النبي ن يقول ذلك . اهـ

قال الإمام السيوطي رحمه الله تعالى في التدريب (244) :

الإدراج بأقسامه حرام بإجماع أهل الحديث والفقه وعبارة ابن السمعاني وغيره من تعمد الإدراج فهو ساقط العدالة وممن يحرف الكلم عن مواضعه وهو ملحق بالكذابين. وعندي أن ما أدرج لتفسير غريب لا يمنع ولذلك فعله الزهري وغير واحد من الأئمة وصنف فيه أي نوع المدرج الخطيب كتابا سماه الفصل للوصل المدرج في النقل ,شفى وكفى على ما فيه من إعواز وقد لخصه شيخ الإسلام وزاد عليه قدره مرتين وأكثر في كتاب سماه تقريب المنهج بترتيب المدرج. اهـ

مثال الحديث المدرج في المتن:

قال الإمام السيوطي رحمه الله تعالى في التدريب (240) : وفي الصحيح، عن أبي هريرة مرفوعا: «للعبد المملوك أجران "، والذي نفسي بيده لولا الجهاد في سبيل الله والحج وبر أمي لأحببت أن أموت، وأنا مملوك» .

---

19 انظر الموقظة (74).

فقوله: والذي نفسي بيده. إلخ من كلام أبي هريرة ; لأنه يمتنع منه - صلى الله عليه وسلم - أن يتمنى الرق، ولأن أمه لم تكن إذ ذاك موجودة حتى يبرها. اهـ

مثال المدرج في السند :

قال الإمام السيوطي رحمه الله تعالى في التدريب (243) :

ومثال اختلاف السند حديث الترمذي: عن بندار، عن ابن مهدي، عن سفيان الثوري، عن واصل، ومنصور، والأعمش، عن أبي وائل، عن عمرو بن شرحبيل، عن عبد الله، قال: قلت: «يا رسول الله، أي الذنب أعظم» ؟ " الحديث.
فرواية واصل هذه مدرجة على رواية منصور والأعمش ; لأن واصلا لا يذكر فيه عمرا، بل يجعله، عن أبي وائل، عن عبد الله، هكذا رواه شعبة، ومهدي بن ميمون، ومالك بن مغول، وسعيد بن مسروق، عن واصل, كما ذكره الخطيب. اهـ

القسم السادس والعشرون : الحديث المدبج.

وما روى كل قرين عن أخه   مدبج فاعرفه حقا وانتخه

قوله: (انتخه)، أي افتخر.

والقرين جمعه الأقران،

والأقران هم المتقاربون في السن والإسناد يعنى بأن يكون شيوخ هذا هم شيوخ الآخر، أو يقاربوا شيوخه. واكتفى بعضهم بالمقارنة في الإسناد، وإن تفاوتت الأسنان.[20]

وروية الأقران هي رواية القرين عن القرين، وتنقسم إلى القسمين.

قال الإمام ابن الصلاح في المقدمة (315) :

اعلم: أن رواية القرين عن القرين تنقسم: فمنها المدبج وهو أن يروي القرينان كل واحد منهما عن الآخر. ومثاله في الصحابة: عائشة وأبو هريرة روى كل واحد منهما عن الآخر.
وفي التابعين: رواية الزهري عن عمر بن عبد العزيز ورواية عمر عن الزهري
وفي أتباع التابعين: رواية مالك عن الأوزاعي ورواية الأوزاعي عن مالك.
وفي أتباع الإتباع رواية أحمد بن حنبل عن علي بن المديني ورواية علي عن أحمد. وذكر الحاكم في هذا رواية أحمد بن حنبل عن عبد الرزاق ورواية عبد الرزاق عن أحمد. وليس هذا بمرضي.

ومنها: غير المدبج وهو أن يروي أحد القرينين عن الآخر ولا يروي الآخر عنه فيما نعلم مثاله: رواية سليمان التيمي عن مسعر وهما قرينان ولا نعلم لمسعر رواية عن التيمي. ولذلك أمثال كثيرة والله أعلم. اهـ

فتعريف المدبج : أن يروي القرينان وكل واحد منهما روى عن الآخر.

وأما ما ذكره الناظم بأن المدبج : ما روى كل قرين عن أخيه, فمحمول بأن كل واحد منهما روى عن الآخر. فحينئذ كل المدبج من رواية الأقران ولا عكس, وقد صنف الأئمة في هذا الباب كتبا كثيرة, كالحافظ ابن حجر العسقلاني في كتابه (التعريج على التدبيج) و(الأفنان في رواية الأقران).

---

[20] انظر تدريب الراوي (519).

ورواية الأقران تدل على الحرص على إضافة الشيء لراويه، والرغبة على التواضع في العلم.[21]

مثال الحديث المدبج :

قال الإمام أبو عبد الله الحاكم في معرفة علوم الحديث (216/1) : حَدَّثَنَاهُ أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ عَفَّانَ الْعَامِرِيُّ قَالَ: ثنا أَبُو أُسَامَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ , عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ , عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ , عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ , عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: فَقَدْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَاتَ لَيْلَةٍ مِنَ الْفِرَاشِ، فَجَعَلْتُ أَطْلُبُهُ بِيَدِي، فَوَقَعَتْ يَدِي عَلَى بَاطِنِ قَدَمَيْهِ، وَهُمَا مَنْصُوبَتَانِ فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِرَحْمَتِكَ مِنْ سَخَطِكَ، وَأَعُوذُ بِمُعَافَاتِكَ مِنْ عُقُوبَتِكَ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْكَ لَا أُحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ». قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: وَقَدْ رَوَتْ عَائِشَةُ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَسَأَلَتْهُ عَنْ حَدِيثِهِ أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي نَصْرٍ الدَّارَبُرْدِيُّ بِمَرْوَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوْحٍ الْمَدَايِنِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ الْخَزَّازُ , عَنْ سَيَّارٍ أَبِي الْحَكَمِ، عَنِ الشَّعْبِيِّ , عَنْ عَلْقَمَةَ أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ لِأَبِي هُرَيْرَةَ: أَنْتَ حَدَّثْتَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ امْرَأَةً عُذِّبَتْ فِي هِرَّةٍ، فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ ذَلِكَ.

---

[21] **انظر فتح المغيث (3\150).**

القسم السابع والعشرون : المتفق والمفترق.

متفق لفظا وخطا متفق   وضده فيما ذكرنا المفترق

ذكر الناظم في هذا البيت المتفق والمفترق من الأسماء والألقاب والأنساب ونحوها, وهو الذي متفق خطا ولفظا ، وافترقت مسمياته.[22]

ومعنى قول الناظم (وضده فيما ذكرنا) يعنى ضد المتفق وهو المفترق أي مسمياته وليس معناه أنه قسمان.

والمتفق والمفترق سبعة أقسام كما قال الإمام النووي رحمه الله تعالى في التقريب والتيسير (112) :

الأول: اتفقت أسمائهم وأسماء آبائهم كالخليل بن أحمد ستة :

1. شيخ سيبويه ولم يسم أحد أحمد بعد نبينا صلى الله عليه وسلم قبل أبي خليل هذا.
2. أبو بشير المزني البصري.
3. أصبهاني.
4. أبو سعيد السجزي القاضي الحنفي.
5. أبو سعيد البستي القاضي، روي عنه البيهقي.
6. أبو سعيد البستي الشافعي، عنه أبو العباس العذري.

الثاني: اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم وأجدادهم كأحمد بن جعفر بن حمدان أربعة كلهم يروون عمن يسمى عبد الله وفي عصر واحد.

1. القطيعي أبو بكر عن عبد الله بن أحمد بن حنبل.
2. السقطي أبو بكر عن عبد الله بن أحمد الدورقي.
3. دينوري عن عبد الله بم محمد بن سنان.
4. طرطوسي عن عبد الله بن جابر الطرطوسي،

الثالث: ما اتفق في الكنية والنسبة كأبي عمران الجوني اثنان: عبد الملك التابعي، وموسى بن سهيل البصري.

الرابع: عكسه بأن اتفق فيه الاسم، وكنى الأب كصالح بن أبي صالح أربعة: مولى التوأمة والذي أبوه أبو صالح السمان والسدوسي عن علي وعائشة ومولى عمرو بن حريث.

الخامس: اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم وأنسابهم كمحمد بن عبد الله الأنصاري القاضي المشهور عنه البخاري، والثاني: أبو سلمة ضعيف.

---

[22] انظر تدريب الراوي (576).

السادس: في الاسم أو الكنية كحماد، وعبد الله وشبهه. قال سلمة بن سليمان: إذا قيل بمكة عبد الله فهو الزبير، أو بالمدينة فابن عمر، وبالكوفة ابن مسعود، وبالبصرة ابن عباس، وبخراسان ابن المبارك، وقال الخليلي: إذا قاله المصري فابن عمرو، والمكي فابن عباس، وقال بعض الحفاظ: إن شعبة يروي عن شعبة عن ابن عباس كلهم أبو حمزة بالحاء والزاي إلا أبا جمزة بالجيم والراء نصر بن عمران الضبعي وإنه إذا أطلقه فهو بالجيم.
السابع: في النسبة كالآملي. قال السمعاني: أكثر علماء طبرستان من آملها وشهر بالنسبة إلى آمل جيحون عبد الله بن حماد شيخ البخاري وخطئ أبو علي الغساني، ثم القاضي عياض في قولهما إنه إلى آمل طبرستان، ومن ذلك الحنفي إلى بني حنيفة وإلى المذهب، وكثير من المحدثين ينسبون إلى المذهب حنيفي بزيادة ياء، ووافقهم من النحويين ابن الأنباري وحده، والله أعلم. اهـ

القسم الثامن والعشرون : المؤتلف والمختلف.

مُؤْتَلِفٌ مُتَّفِقُ الخَطِّ فَقَطْ ... وَضِدُّهُ مُخْتَلِفُ فَاخْشَ الْغَلَطْ

ثم ذكر الناظم رحمه الله المؤتلف والمختلف وهو إذا ائْتَلَفَت أي اتفقت الأسماء أو الألقاب أو الأنساب أو الكنى خطّاً واختلفت نُطْقاً سواء كان مرجع الاختلاف النّقط أم الشَّكْل. [23]

وأمثلته :

1. **سلاّم وسلام, الأول بتشديد اللام والثاني بتخفيفها.**
2. **هكريز بالفتح في الكاف وبالضم فيها.**
3. **حزام بالزاي وبالراء.**

قال الإمام السخاوي رحمه الله تعالى في فتح المغيث (230/4) : ثم هو على قسمين أحدهما ما ليس له ضابط يرجع إليه لكثرة كل من القسمين كأسد وأسيد مثلا أو الأقسام كحبان وحبان وحيان مثلا وذلك إنما يعرف بالنقل والحفظ وثانيهما ما ينضبط لقلة أحد القسمين. اهـ

قال الإمام الذهبي رحمه الله تعالى في الموقظة (148):

المختلِف والمُؤْتلف : فَنٌّ واسعٌ مهم ، وأهمُّه ما تكرَّر وكَثُر ، وقد يَنْدُرُ كأَجْمَد بن عُجْيَان ، وآبِي اللَّحْم ، وابنِ أَتَشٍ الصَّنْعَاني، ومحمد بن عبَادَة الواسِطي العِجْلي ، ومحمد بن حبَّان الباهِلي وشُعَيثِ بن مُحَرّر. اهـ

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى في النزهة (176) : ومعرفته مِن مهمَّات هذا الفن حتى قال علي بن المديني: أشدُّ التصحيف ما يقع في الأسماء. ووجَّهَهُ بعضُهم بأنه شيء لا يَدْخله القياسُ، ولا قَبله شيء يَدُلُّ عليه، ولا بَعْدَهُ. اهـ

---

[23] **انظر النزهة (176).**

رالقسم التاسع والعشرون : الحديث المنكر.

والمنكر الفرد به راو غدا   تعديله لا يحمل التفردا

الحديث المنكر ينقسم إلى قسمين :

القسم الأول : هو ما انفرد الراوي الضعيفُ به, وهذا التعريف الذي قال به الناظم.

والقسم الثاني: مخالفة الضعيف لمن هو أولى منه, وهذا التعريف المعتمد.

وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى في النكت (674/1) :وأما ما انفرد المستور أو الموصوف بسوء الحفظ أو المضعف في بعض مشايخه دون بعض بشيء لا متابع له ولا شاهد فهذا أحد قسمي المنكر، وهو الذي يوجد في إطلاق كثير من أهل الحديث. وإن خولف في ذلك، فهو القسم الثاني وهو المعتمد على رأي الأكثرين. اهـ

ويوجد قول آخر في تعريف المنكر, منها:

ما ذكره الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى في النكت (674/1) :فقد أطلق الإمام أحمد والنسائي وغير واحد من النقاد لفظ المنكر على مجرد التفرد، لكن حيث لا يكون المتفرد في وزن من يحكم لحديثه بالصحة بغير عاضد يعضده. اهـ

فعرف مما تقدم الفرق بين الشاذ والمنكر.

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى في النكت (675/1):

فبان بهذا فصل المنكر من الشاذ وأن كلا منهما قسمان يجمعهما مطلق التفرد أو مع قيد المخالفة- والله أعلم - . وقد ذكر مسلم في مقدمة صحيحه ما نصه: "وعلامة المنكر في حديث المحدث إذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضى خالفت روايته روايتهم، أو لم تكد توافقها، فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك كان مهجور الحديث غير مقبوله ولا مستعمله". قلت : فالرواة الموصوفون بهذا هم المتروكون. فعلى هذا رواية المتروك عند مسلم تسمى منكرة. وهذا هو المختار - والله أعلم -.اهـ

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى في النكت (674/1) :فالصدوق إذا تفرد بشيء لا متابع له ولا شاهد ولم يكن عنده من الضبط ما يشترط في حد الصحيح والحسن، فهذا أحد قسمي الشاذ فإن خولف من هذه صفته مع ذلك كان أشد في شذوذه، وربما سماه بعضهم منكرا وإن بلغ تلك الرتبة في الضبط، لكنه خالف من هو أرجح منه في الثقة والضبط، فهذا القسم الثاني من الشاذ وهو المعتمد في تسميته. اهـ

قال الإمام الذهبي في الموقظة (55) : الحديث المنكَر هو ما انفرد الراوي الضعيفُ به. وقد يُعَدُّ تفرد الصَّدُوقِ منكَراً. اهـ

مثال الحديث المنكر :

قال الإمام الدارقطني في سننه (685): حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْفَارِسِيُّ نا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ جَابِرٍ نا عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ مُطَرِّفٍ ثنا عَلِيُّ بْنُ ظَبْيَانَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «التَّيَمُّمُ ضَرْبَتَانِ ضَرْبَةٌ لِلْوَجْهِ , وَضَرْبَةٌ لِلْيَدَيْنِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ». كَذَا رَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ ظَبْيَانَ مَرْفُوعًا , وَوَقَفَهُ يَحْيَى بْنُ الْقَطَّانِ وَهُشَيْمٌ وَغَيْرُهُمَا وَهُوَ الصَّوَابُ.
وقال رحمه الله تعالى (686): حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ نا حَفْصُ بْنُ عَمْرٍو نا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ نا عُبَيْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنِ ابْنِ عُمَرَ ,ح وَحَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ نا زِيَادُ بْنُ أَيُّوبَ نا هُشَيْمٌ نا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ , وَيُونُسُ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «التَّيَمُّمُ ضَرْبَتَانِ ضَرْبَةٌ لِلْوَجْهِ وَضَرْبَةٌ لِلْكَفَّيْنِ إِلَى الْمِرْفَقَي اهـ.
وعلي بن ظبيان هو ابن هلال العبسي الكوفي قاضي بغداد, قال الحافظ ابن حجر في التقريب : ضعيف. فتبين أن الحديث من طريق علي بن ظبيان منكر لأن علي بن ظبيان خالف هشيم وعبيد الله بن عمر, وكلاهما ثقتان.

القسم الثلاثون : الحديث المتروك.

متروكه ما واحد به انفرد   وأجمعوا لضعفه فهو كرد

قوله: (كرد) يعنى رد أي مردود، والكاف قبله زائدة.

ومتروك لغة اسم المفعول من ترك و(تَرَكَ) الشَّيْءَ خَلَّاهُ. [24]

الحديث المتروك يقال أيضا الحديث المطروح,

قال الإمام السخاوي رحمه الله تعالى في فتح المغيث (335/1) : يقع في كلامهم المطروح وهو غير الموضوع جزما وقد أثبته الذهبي نوعا مستقلا وعرفه بأنه ما نزل عن الضعيف وارتفع عن الموضوع. وقال شيخنا وهو المتروك في التحقيق يعني الذي زاده في نخبته وتوضيحها وعرفه بالمتهم راويه بالكذب. انتهى بتصرف يسير.

وهو قسمان, فالقسم الأول : الحديث الذي فيه راو متهم بالكذب ولا يروي إلا من جهته. وهذا التعريف هو الذي قاله الناظم.

والقسم الثاني : الذي فيه راو كثير الغلط أو الفسق أو الغفلة.

قال الإمام السيوطي رحمه الله تعالى في التدريب (213): فالحديث لا مخالفة فيه وراويه متهم بالكذب بأن لا يروي إلا من جهته وهو مخالف للقواعد المعلومة أو عرف به في غير الحديث النبوي هذه أمور يتعرفون بها حال الحديث أو كثير الغلط أو الفسق أو الغفلة يسمى المتروك وهو نوع مستقل ذكره شيخ الإسلام .اهـ

قال الإمام الذهبي رحمه الله تعالى في الموقظة (55) :

المطروح : ما انحطَّ عن رُتبة الضعيف ويُروَى في بعض المسانيد الطِّوال وفي الأجزاء ، وفي سنن ابن ماجَهْ و جامع أبي عيسى مثْلُ عَمْرِو بن شمر ، عن جابر الجُعفي ، عن الحَارِث ، عن عليّ.

ومثال الحديث المتروك أو المطروح :

قال الإمام النسائي في سننه (4854) أخبرنا الهيثم بن مروان بن الهيثم بن عمران العنسي قال حدثنا محمد بن بكار بن بلال قال حدثنا يحيى قال حدثنا سليمان بن أرقم

---

[24] **انظر مختار الصحاح مادة (ترك).**

قال حدثني الزهري عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب إلى أهل اليمن بكتاب فيه الفرائض والسنن والديات وبعث به مع عمرو بن حزم فقرئ على أهل اليمن هذه نسخته فذكر مثله إلا أنه قال وفي العين الواحدة نصف الدية وفي اليد الواحدة نصف الدية وفي الرجل الواحدة نصف الدية. قال أبو عبد الرحمن (يعني الإمام النسائي) وهذا أشبه بالصواب والله أعلم. وسليمان بن أرقم متروك الحديث وقد روى هذا الحديث يونس عن الزهري مرسلا. اهـ

القسم الحادي والثلاثون :الحديث الموضوع.

والكذب المختلق المصنوع على النبي فذلك الموضوع

الحديث الموضوع هو الحديث الذي فيه راو كذاب أو الحديث الذي اختلقه أو صنعه الناس ثم نسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

وهذا التعريف يشيه ما قال به الناظم.

فالحديث الموضوع من شر الضعيف, والذي صنعه قد ارتكب الكبائر.

قال الإمام النووي رحمه الله تعالى في التقريب مع التدريب (244) : الموضوع هو الكذب المختلق المصنوع وهو شر الضعيف وأقبحه وتحرم روايته مع العلم به أي بوضعه في أي معنى كان سواء الأحكام والقصص والترغيب وغيرها إلا مبينا أي مقرونا ببيان وضعه لحديث مسلم :"من حدث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكذابين". اهـ

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى في النكت (828/2) :

قوله : "اعلم أن الحديث الموضوع شر الأحاديث الضعيفة".

هذه العبارة سبقه إليها الخطابي واستنكرت، لأن الموضوع ليس من الحديث النبوي، إذ أفعل التفضيل إنما يضاف إلى بعضه، ويمكن الجواب بأنه أراد بالحديث القدر المشترك، وهو ما يحدث به. اهـ

ويعرف الحديث بأنه موضوع بطرق متعددة, منها بإقرار واضعه, أو بركيك ألفاظه أو بغيرهما.

قال الإمام الذهبي في الموقظة (43) : ولهم في نقد ذلك طُرقُ متعدِّدة ، وإدراكٌ قويٌ تَضِيقُ عنه عباراتُهم ، من جِنسِ ما يُؤتاه الصَّيرفيّ الِجهْبِذ في نقدِ الذهب والفضة ، أو الجوهريُّ لنقدِ الجواهرِ والفُصوصِ لتقويمها. فلكثرةِ ممارستهِم للألفاظ النبوية إذا جاءهم لفظٌ ركيك ، أعني مُخالِفاً للقواعد ، أو فيه المجازفةُ في الترغيب والترهيب ، أو الفضائل ، وكان بإسنادٍ مُظلم ، أو إسنادٍ مُضِيء كالشمس في أثنائه رجل كذاب أو وضَّاع ، فيحكمون بأنَّ هذا مختلَق ، ما قاله رسولُ الله صلى الله عليه وسلم ، وتَتواطأُ أقوالُهم فيه على شيء واحد. وقال شيخنا ابنُ دقيق العيد : إقرارُ الراوي بالوضع ، في رَدّه ، ليس بقاطعٍ في كونه موضوعاً ، لجواز أن يَكذب في

الإقرار. قلتُ : هذا فيه بعضُ ما فيه ، ونحن لو فتحنا بابَ التجويز والاحتمالِ البعيد ، لوقعنا في الوسوسة والسفسطة! نعم كثيرٌ من الأحاديث التي وُسِمَتْ بالوضع ، لا دليلَ على وضعها ، كما أنَّ كثيراً من الموضوعاتِ لا نرتابُ في كونها موضوعة. اهـ

فائدة:

قال الإمام السيوطي رحمه الله تعالى في التدريب (244): ويعرف الوضع للحديث بإقرار واضعه أنه وضعه كحديث فضائل القرآن الآتي اعترف بوضعه ميسرة ,أو معنى إقراره أو قرينة في الراوي أو المروي ,فقد وضعت أحاديث يشهد بوضعها ركاكة لفظها ومعانيها.اهـ

قال الإمام ابن قيم الجوزية رحمه الله تعالى في المنار المنيف (43): وسئلت هل يمكن معرفة الحديث الموضوع بضابط من غير أن ينظر في سنده فهذا سؤال عظيم القدر وإنما يعلم ذلك من تضلع في معرفة السنن الصحيحة واختلطت بلحمه ودمه وصار له فيها ملكة وصار له اختصاص شديد بمعرفة السنن والآثار ومعرفة سيرةرسول الله صلى الله عليه و سلم وهديه فيما يأمر به وينهى عنه ويخبر عنه ويدعو إليه ويحبه ويكرهه ويشرعه للأمة بحيث كأنه مخالط للرسول صلى الله عليه و سلم كواحد من أصحابه. فمثل هذا يعرف من أحوال الرسول صلى الله عليه و سلم وهديه وكلامه وما يجوز أن يخبر به وما لا يجوز ما لا يعرفه غيره وهذا شأن كل متبع مع متبوعه فإن للأخص به الحريص على تتبع أقواله وأفعاله من العلم بها والتمييز بين ما يصح أن ينسب إليه وما لا يصح ما ليس لمن لا يكون كذلك وهذا شأن المقلدين مع أئمتهم يعرفون أقوالهم ونصوصهم ومذاهبهم والله أعلم. اهـ

قال الإمام ابن الجوزي رحمه الله تعالى في الموضوعات (106/1): واعلم أننا خرجنا رواة هذا الحديث على عادة المحدثين ليتبين أنهم وضعوا هذا، وإلا فمثل هذا الحديث لا يحتاج إلى اعتبار رواته، لان المستحيل لو صدر عن الثقات رد ونسب إليهم الخطء. ألا ترى أنه لو اجتمع خلق من الثقات فأخبروا أن الجمل قد دخل في سم الخياط لما نفعنا ثقتهم ولا أثرت في خبرهم، لانهم أخبروا بمستحيل، فكل حديث رأيته يخالف المعقول، أو يناقض الاصول، فاعلم أنه موضوع فلا تتكلف اعتباره. اهـ

والسبب الحامل في صناعة حديث الموضوع كثير.

فال الإمام السخاوي في كتابه فتح المغيث (1\212) : وفي السبب الحامل لهم على الوضع أضرب أي أصناف، فصنف كالزنادقة، وهم المبطنون للكفر المظهرون للإسلام، أو الذين لا يتدينون بدين، يفعلون ذلك استخفافا بالدين ليضلوا به الناس. وصنف يتقربون لبعض الخلفاء والأمراء بوضع ما يوافق فعلهم وآراءهم, ليكون

كالعذر لهم فيما أتوه وأرادوه. وصنف كانوا يتكسبون بذلك، ويرتزقون به في قصصهم ومواعظهم. وصنف يلجئون إلى إقامة دليل على ما أفتوا فيه بآرائهم فيضعونه. وقد حصل الضرر بجميع هؤلاء و أضرهم قوم لزهد وصلاح قد وضعوها أي الأحاديث في الفضائل والرغائب حسبة أي للحسبة بمعنى أنهم يحتسبون بزعمهم الباطل وجهلهم، لا يفرقون بسببه بين ما يجوز لهم ويمتنع عليهم في صنيعهم ذلك الأجر وطلب الثواب, لكونهم يرونه قربة، ويحتسبون أنهم يحسنون صنعا. انتهى بتصرف يسير.

مثال الحديث الموضوع :
قال الإمام ابن ماجه في سننه (49): حدثنا داود بن سليمان العسكري حدثنا محمد بن علي أبو هاشم بن أبي خداش الموصلي قال حدثنا محمد بن محصن عن إبراهيم بن أبي عبلة عن عبد الله بن الديلمي عن حذيفة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا يقبل الله لصاحب بدعة صوما ولا صلاة ولا صدقة ولا حجا ولا عمرة ولا جهادا ولا صرفا ولا عدلا يخرج من الإسلام كما تخرج الشعرة من العجين. اهـ
قال الحافظ ابن حجر في التقريب : محمد بن محصن العكاشي نسب إلى جده الأعلى وهو محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن محمد بن عكاشة بن محصن الأسدي كذبوه.

التتمة

وقد أتت كالجوهر المكنون   سميتها منظومة البيقوني

قوله: "أتت" يعني هذه المنظومة.
وقوله "كالجوهر المكنون" أي مثل الجوهر فالكاف للتشبيه.
وشبه الناظم هذه الأبيات التي نظمها بالجوهر المكنون يعنى كالجوهر المستور المحفوظ في صدفها. فكأنما توجد في هذه الأبيات التي كتبها من الفوائد النفيسة.
وسمّاها بمنظومة البيقوني نسبة إلى نفسه.

فوق الثلاثين بأربع أتت   أبياتُهَا تمت بخير ختمت

قوله " فوق الثلاثين بأربع أتت أبياتُهَا " يعني في هذه المنظومة عدد أبياتها أربع وثلاثون بيتا، وأما عدد أقسام الأحاديث التي ذكرها الناظم واحد وثلاثون قسما.

وقوله " أبياتُهَا ", والأبيات جمع البيت.

قال أحمد الهاشمي في ميزان الذهب (23) : البيت : كلام تام بتألف من أجزاء وينتهي بقافية. ويسمى البيت الواحد (مفردا ويتيما) ويسمى البيتان (نتفة) وتسمى الثلاثة إلى الستة (قطعة) وتسمى السبعة فصاعدا (قصيدة). اهـ

وجرى الناظم في هذه المنظومة بالوزن الخاص (البحر) الرجز لأن أجزاءها ستة وهي: مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ.

قوله "تمت بخير ختمت" يعني أنه رحمه الله –والله أعلم- أراد أن يختم هذه المنظومة بالصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم, لأنه أفضل ما يختم به الإنسان أموره.

اللهم إنا نسألك حسن الخاتمة وتوفنا مسلمين وألحقنا بالصالحين وأدخلنا الجنة النعيم وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين.

[تمّ بحمد الله تعالى وتوفيقه شرح المنظومة البيقونية للإمام عمر (أو طه) بن محمد بن فتوح البيقوني رحمه الله تعالى في يوم الجمعة لست مضت من شهر ربيع الأول سنة 1442 من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والتسليم, على يدّ كاتبه العبد الفقير إلى الله تعالى المعترف بالذنب والتقصير أبي عبد الرحمن عثمان بن أري الجاوي الإندونيسي. سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك .وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين].

الفهرس